"ان السياسات التنموية الطموحة التي نحن بصددها تتطلب اقتصادا قويا يتسم بالمرونة ويمتلك مقومات الصمود، لذلك سأعمل على وضع أسس قوية لاقتصاد منتج ومتنوع يخلق مزيدا من فرص العمل والقيمة المضافة ويمكن من إطلاق نهضة تنموية شاملة تتناغم فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتخلق رفاهية ورخاء ينعم بهما الموريتانيون أينما كانوا.

وسأسعى الى تنويع المنظومة الاقتصادية والاستغلال الرشيد للثروات الوطنية سعيا الى القضاء على البطالة وخلق المزيد من الثروة"

خطاب تنصيب رئيس الجمهورية السيد

محمد ولد الشيخ الغزواني

01/08/2019

"المادة 42: يرفق بمشروع قانون المالية، تقرير اقتصادي ومالي يعرض وضع السنة المنصرمة والافاق الاقتصادية والمالية للدولة مع ملخص حول تنفيذ السياسة العامة للتنمية في البلاد. كما يتضمن عرضا حول فرضيات وطرق ونتائج التوقعات التي تم اعتمادها لإعداد مشروع قانون المالية السنوي."

القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية 2018

المحتويات

قائمة المختصرات 4

مقدمة 6

I. الظرفية الاقتصادية الدولية 8

II. حصيلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2018 12

الرافعة الأولى: نمو قوي ومستديم واحتوائي 12

الرافعة الثانية: تطوير رأس المال البشري والولوج الى الخدمات الاجتماعية الأساسية 14

الرافعة الثالثة: تعزيز الحكامة بكل أبعادها 17

III. الظرفية الاقتصادية والمالية الوطنية 2018-2019 20

1.III. النمو الاقتصادي 2018-2019 20

2.III. القطاع الخارجي 21

3.III. الدين العمومي 25

4.III. المالية العامة 27

4.III. 1. الايرادات 27

4.2.III. الانفاق العمومي 31

4.III .3. رصيد الميزانية 34

5.III. الوضعية النقدية والأسعار 35

IV. الافاق الاقتصادية والمالية لسنة 2020 37

1.IV. الأهداف الاقتصادية الكلية والمالية 37

2.IV. تطور المجاميع الكبرى لمشروع ميزانية 2020 38

2.1.III. موارد الميزانية 38

2.2.III. نفقات الميزانية 39

2.III .3. رصيد الميزانية 39

الملاحق 40

الملحق 1: مؤشرات الاقتصاد الكلي 40

الملحق 2: توازن الميزانية 41

الملحق 3: نفقات الميزانية 42

الملحق 4: إيرادات الميزانية 43

الملحق 5: توزيع الموظفين حسب القطاعات 44

قائمة المختصرات

BAD	البنك الإفريقي للتنمية
BCI	الميزانية المدعمة للاستثمار
BCM	البنك المركزي
BIC	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
BID	البنك الإسلامي للنمية
BM	البنك الدولي
BNC	الضريبية على الأرباح غير التجارية
CEA-5	منظمة إفريقيا الشرقية
CEDEAO	المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
CEMAC	المنظمة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطي
COMESA	السوق المشتركة لدول شرق وشمال إفريقيا
CSLP	الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر
CUT	الحساب الموحد للخزينة
DFI	الضريبة على الواردات
FADES	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
IDA	مؤسسة التنمية الدولية
IDE	الاستثمارات المباشرة الأجنبية
IHPC	المؤشر الموحد للأسعار والاستهلاك
IMF	الضريبة الجزافية الدنيا
IRCM	الضريبة على عائدات رؤوس الأموال المنقولة
ITS	الضريبة على الأجور
LFR	قانون المالية المعدل
MCM	موريتانيا كوبر للتعدين
MOANAP	الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية وأفغانستان وباكستان
ODD	أهداف التنمية المستدامة
PAP	خطة العمل الاولوية
PDRI	برنامج التنمية الريفية المدمج

PEM	آفاق الاقتصاد العالمي
PIB	الناتج الداخلي الإجمالي
PIP	برنامج الاستثمار العمومي
PLFI	مشروع قانون المالية الأصلي
PTF	الشركاء الفنيين والماليين
REF	التقرير الاقتصادي والمالي
REO	التوقعات الاقتصادية الإقليمية
RSI	النظام الجبائي المبسط
SACU	الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية
SADC	منظمة التنمية لإفريقيا الجنوبية
SCAPP	استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
SNIM	المؤسسة الوطنية للصناعة والمناجم
TCA	الضريبة على رقم الأعمال
TIC	تقنيات الاتصال والمواصلات
TOF	الضريبة على العمليات المالية
TOFE	جدول العمليات المالية للدولة
TVA	الضريبة على القيمة المضافة
UE	الاتحاد الأوروبي
UEMOA	المنظمة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا

مقدمة

1. يأتي اعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 في سياق دولي يتميز بتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين والمخاطر المتعلقة بشبكة التموين التكنولوجي واللايقين الذي يخيم على خروج ابريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتنامي الصراعات الجيوسياسية. في هذا السياق، سينتقل النمو الاقتصادي العالمي من 3.6% سنة 2018 الى 3% سنة 2019 ليصل الى 3.4% سنة 2020.

ويعود التباطؤ المسجل سنة 2019 الي تراجع وتيرة النمو المتزامن فيما يناهز 90% من الاقتصاد العالمي.

2. يندرج اعداد هذا المشروع أيضا في سياق وطني خاص تميز بتنظيم انتخابات رئاسية في 22 يونيو 2019 مكنت من التداول السلمي على السلطة بين رئيسين منتخبين لأول مرة منذ استقلال البلاد. ومن شأن هذا الحدث غير المسبوق أن يمكّن لدولة القانون والمؤسسات ويكرس المصداقية والثقة في السياسات العمومية ويحرر مبادرات الجهات ويضمن استقلالها في ظل وحدة الدولة ويحسّن المناخ العام بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. على المستوى الاقتصادي، ستتسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلقت بداياته سنة 2016 وتعززت سنة 2017 و2018. حيث سينتقل النمو المحقق من 3.6% سنة 2018 الى 6.9% سنة 2019، وذلك تحت تأثير الطلب الداخلي الواسع وظهور بوادر التنوع الاقتصادي. توازيا مع هذا التحول، سيخلق التحسن في مضمار التبادل التجاري المتأتي من ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية والاستغلال المبرمج سنة 2021 لحقل احميم الغازي افاقا رحبة وملائمة للتنمية الاقتصادية للبلاد والتحسن المعنوي في رفاهية السكان.
4. على مستوى التوازنات الكبرى، يشير تطور المؤشرات المتعلقة بالتوازن الداخلي (رصيد الميزانية) والتوازن الخارجي (رصيد الميزان الجاري) والاحتياطيات الرسمية ومعدل الدين الخارجي الى ضبط الاستقرار الماكرو اقتصادي خلال الفترة 2016-2020. لكن، رغم هذا الأداء الجيد، يبقى الاقتصاد الوطني معرضا للمخاطر المرتبطة بتطور الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار المواد الأساسية والظروف المناخية غير الملائمة.
5. يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2020 الى تعزيز المكتسبات وتحقيق فائض ميزانوي. وتتمثل الأهداف الماكرو اقتصادية الأساسية في: أ) تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره 6.3%، ب)ضبط معدل التضخم عند 3.5% بالمتوسط السنوي، ج) تحقيق فائض في رصيد الميزانية الأولي يكافئ 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية ود)الحفاظ على الاحتياطيات الرسمية في المستويات المريحة (5.7 شهر من الواردات).

6. لقد اعتمد تحضير هذا المشروع منهجية جديدة قائمة على الربط والتنسيق بين الميزانية وأهداف السياسة العمومية والحد من النفقات المشتركة في الحدود المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين الميزانية لسنة 2018، إضافة الى التخصيص الصحيح للنفقات حسب طبيعة الميزانية (تسيير أو استثمار) واختيار المشاريع حسب موقعها على سلم الأولويات ودرجة النضج.
7. بعد عرض واقع وافاق الظرفية الاقتصادية الدولية لسنة 2020 سيقدم التقرير ملخصا عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وتحليلا للتطورات الاقتصادية والمالية الوطنية لسنتي 2018 و2019. سيقدم التقرير في جزئه الأخير المحاور الرئيسية لميزانية الدولة برسم 2020.

I. الظرفية الاقتصادية الدولية

"منذ عامين، كان الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش متزامن. وقياسا على إجمالي الناتج المحلي، كان 75% من العالم تقريبا يشهد نشاطا اقتصاديا متسارعا. واليوم، يتحول جزء أكبر من الاقتصاد العالمي للعمل على نحو متزامن، ولكن، للأسف، فإن النمو آخذ في التباطؤ هذه المرة. ونتوقع تباطؤ النمو عام 2019 في قرابة 90% من بلدان العالم. فالاقتصاد العالمي أصبح الآن في حالة تباطؤ متزامن. ويعني هذا التباطؤ المستشري أن النمو سيهبط هذا العام إلى أدنى معدلاته منذ بداية هذا العقد."

كريستالينا جيورجيفا
المديرة العامة لصندوق النقد الدولي
2019 /10/08

8. يشير تقرير *افاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أكتوبر 2019*، الى أن النمو الدولي سيبقي متواضعا. حيث سينتقل من 3.6% سنة 2018 الى 3% سنة 2019 قبل أن يصل الى 3.4% سنة 2020. ويمكن تفسير التراجع المسجل سنة 2019 الى النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين و الصعوبات الاقتصادية في كل من الارجنتين وتركيا والاضطرابات التي شهدها قطاع السيارات في المانيا وتشدد سياسة القرض المتبعة في الصين، في حين يمكن ارجاع الانتعاش المتوقع سنة 2020 الى الاستقرار أو الانتعاش في الاقتصادات المتعثرة.

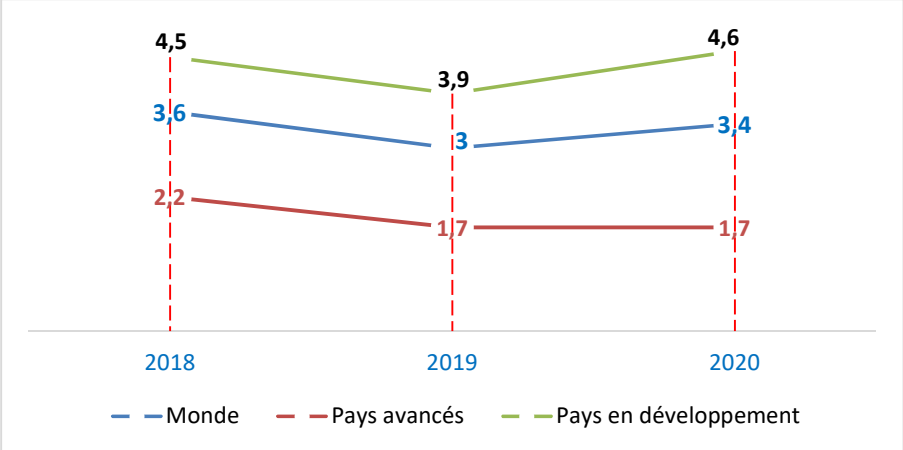

الشكل 1: النمو العالمي 2018-2020

9. ستحقق الاقتصادات المتقدمة نموا قدره 1.7% سنة 2019 و2020. ويقوم هذا النمو على: أ) الأداء القوي للاقتصاد الأميركي الذي سيحقق نموا قدره 2.6% سنة 2019 و1.9% سنة 2020، ب) نمو منطقة اليورو الذي سيحقق 1.3% سنة 2019 و1.6% سنة 2020، ج) نمو المملكة المتحدة (1.3% سنة 2019 و1.4% سنة 2020). تبقي هذه التوقعات متوقفة على مآل بركزيت ودفع الطلب الخارجي لمنطقة اليورو.

10. أما في الدول الصاعدة والدول النامية فسيتسارع النمو بوتيرة 3.9% سنة 2019 و4.6% سنة 2020. ستحقق الصين نموا اقتصاديا في حدود 6.2% سنة 2019 و6% سنة 2020، وذلك رغم الاثار السلبية للزيادة في التعريفات وضعف الطلب الخارجي. أما الهند، فسيصل النمو فيها الى 7% سنة 2019 و7.2% سنة 2020، بفعل دفع الاستثمارات وتوسع الانفاق الاستهلاكي.

11. حسب تقرير افاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو سنة 2019، سينخفض النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان الى 1% سنة 2019 بفعل العقوبات الأميركية ضد ايران والصراعات في العراق وسوريا واليمن واستمرار مشاكل التعديل الماكرواقتصادي لباكستان وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في العربية السعودية. سنة 2020، سيسجل الاقتصاد السعودي نموا قدره 3% تحت تأثير تسارع الناتج المحلي الإجمالي النفطي وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بفعل التوسع الميزانوي الثقة المتزايدة في السياسات المعتمدة.

الجدول 1: النمو الاقتصادي لدول متقدمة ونامية ذات اقتصادات مؤثرة

	2018	2019	2020
الولايات المتحدة	2.9	2.6	1.9
منطقة اليورو	1.9	1.3	1.6
الصين	6.6	6.2	6
الهند	6.8	7	7.2
العربية السعودية	2.2	1.9	3

Source : FMI, Perspectives de l'économie mondiale Juillet 2019

12. في افريقيا جنوب الصحراء، سينتقل النمو الاقتصادي من 3% سنة 2018 الى 3.4% سنة 2019 ليصل الى 3.6% سنة 2020. بالنسبة للدول المصدرة للبترول مثل أنجولا ونيجيريا، كانت استفادتها كبيرة من الزيادة المعتبرة ولكن غير المستقرة لأسعار البترول. أما جنوب افريقيا فقد عرفت تباطؤا في حدود 0.7% سنة 2019 مقابل 0.8% سنة 2018، وذلك عائد الى الأحداث المتعلقة بانتخابات شهر مايو 2019.

الجدول 2: النمو الاقتصادي في دول الساحل

الدولة	2018	2019	2020
بركينا فاسو	6	6	6

مجموعة 5 الساحل	مالي	4.9	5	4.9
	موريتانيا	3.4	6.9	6.3
	النيجر	5.2	6.5	6
	اتشاد	3.1	4.5	6
	السنغال	6.2	6.9	7.5
	كوت ديفوار	7.4	7.5	7.2

Source : FMI, PEM Avril 2019

التجارة الدولية

13. استقرت قيمة الصادرات العالمية من السلع عند 19.48 مليار دولار سنة 2018، بزيادة قدرها 12.4%مقارنة ب 17.33 مليار سنة 2017، وذلك عائد في جزء منه إلى زيادة أسعار البترول. أما بخصوص قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية فقد زادت بنسبة 8% سنة 2018 لتصل إلى 5.77 مليار دولار أميركي في مقابل 5.36 مليار دولار سنة 2017.

14. وقد بلغ نمو حجم التجارة الدولية من السلع، مقاسا بمتوسط الصادرات والواردات، إلى 3% سنة 2018 مقابل 4.6% سنة 2017. ويمكن تفسير هذا الواقع عن طريق تصاعد النزاعات التجارية وزيادة الإجراءات المقيدة للتبادل واستمرار اللا يقين الاقتصادي حسب تقرير المنظمة الدولية للتجارة سنة 2019.

15. في افريقيا، يمثل دخول المنطقة الجديدة للتجارة الحرة القارية في 30 مايو 2019 فرصة لفتح آفاق واسعة للتنمية المستديمة في المنطقة بما يمكن أن توفره من فرص لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وتشجيع التحول الهيكلي وتطوير سلاسل القيم الجهوية وخلق توزيع أكثر عدالة لثمار التجارة وتجاوز العراقيل الجمركية وغير الجمركية. وحسب تقرير الأونكتاد لسنة 2019 حول التنمية الاقتصادية في افريقيا، فان نصيب التجارة البين افريقية يمكن أن ينتقل من 10.2% سنة 2010 الى 15.5" سنة 2020 بفضل خلق المنطقة الحرة ZLEC.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

16. بيّن تقرير الأونكتاد حول الاستثمار في العالم 2019، أن التدفقات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تراجعت بمعدل 13% سنة 2018 لتصل إلى 1300 مليار دولار. ويمكن تفسير هذا التراجع المتكرر للعام الثالث على التوالي، بشكل أساسي، بإعادة توطين الإيرادات بالعملة الصعبة المتراكمة عن طريق المؤسسات متعددة الجنسيات الأميركية خلال الفصلين الأولين من سنة 2018 على اثر الإصلاحات الجبائية المعتمدة أواخر 2017

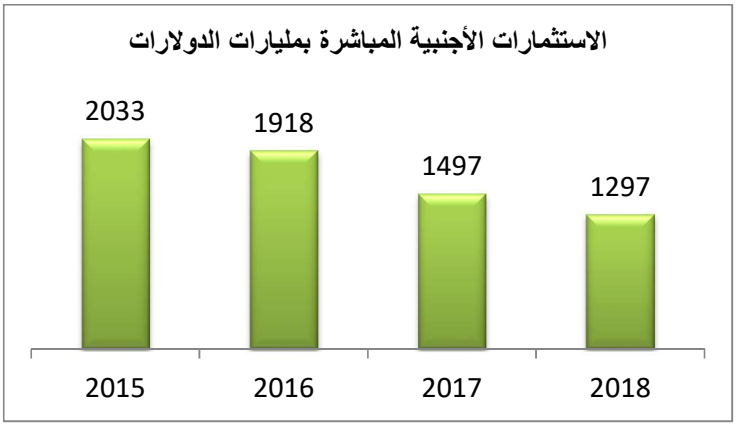

الشكل 2: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2015-2018

17. في سنة 2018، وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الاقتصادات المتقدمة إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2014 مع انخفاض قدره 27%. ويمكن تفسير هذا التطور غير الملائم عن طريق تراجع التدفقات نحو أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. على العكس من ذلك، بقيت التدفقات نحو الدول النامية مستقرة نسبيا، مسجلة زيادة بنسبة 2.3%. كما أن نصيب هذه الدول من هذه الاستثمارات الدولية زاد ليشكل 54.4%.

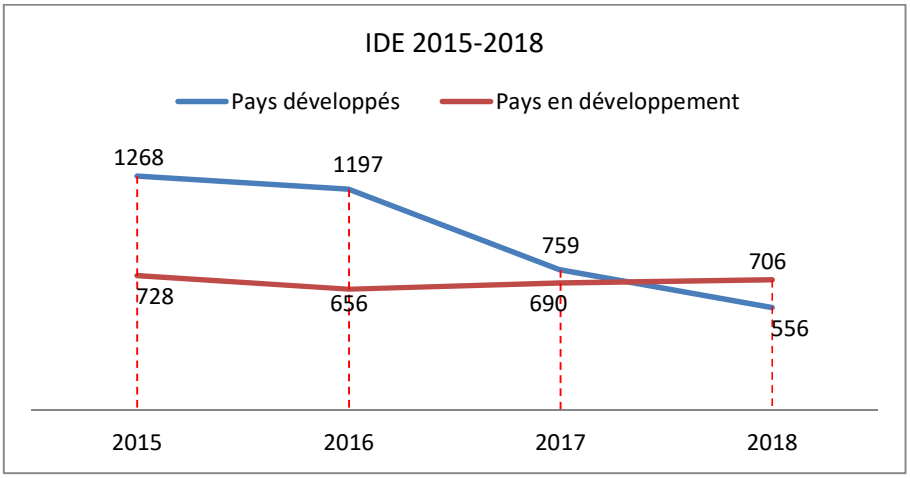

الشكل 3: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2015-2018

18. في إفريقيا، زادت التدفقات الداخلة بمعدل 11% لتصل إلى 46 مليار دولار، وذلك بفعل الانتعاش في جنوب إفريقيا بعد عديد السنوات من خروج هذه الأموال.
19. أما في سنة 2019، فان توقعات الأونكتاد تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ستسجل انتعاشا بسيطا في حدود 10%، وهو ما يكافئ 1.5 مليار دولار، وذلك بدفع من الاقتصادات المتقدمة التي استكملت إصلاحاتها الجبائية.

II. حصيلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2018

20. يقدم هذا الجزء من التقرير ملخصا لتنفيذ السياسة الوطنية للتنمية طبقا للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية 2018. ويعتمد في ذلك على التقرير السنوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك على تقارير لجان التنمية القطاعية.

21. تقوم الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك على ثلاث رافعات استراتيجية للتدخل تتكامل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف مكافحة الفقر، وهذه الرافعات هي: أ) ترقية نمو اقتصادي قوي واحتوائي ومستديم، ب) تطوير رأس المال البشري والولوج الى الخدمات الأساسية، ج) تعزيز الحكامة بكل أبعادها. المخطط الأول للاستراتيجية يمتد على الفترة 2016-2020.

22. خلال سنة 2018، تمثل الهدف الأساسي للحكومة في خلق مناخ اقتصادي ملائم لمكافحة الفقر وتحسين ظروف حياة المواطنين وذلك من خلال: أ) مستويات نمو مستديمة في ظل إطار اقتصادي كلي مستقر، وب) استراتيجيات قطاعية متلائمة مع البرامج ذات الأولوية للحكومة.

23. سمحت حصيلة سنة 2018 من رسم صورة أكثر ملائمة من البرمجة خاصة بفعل الانتعاش غير المتوقع للقطاع المعدني ودفع النشاط الاقتصادي خارج القطاع الاستخراجي. سمحت هذه الوضعية اذن من تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 3.4% على الرغم من توقف الإنتاج في حقل شنقيط النفطي. خارج الاقطاع الاستخراجي، وصل النمو 6.3%. وسجل العجز في الحساب الجاري تدهور ا معنويا وصل الى 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي حتى وان كان تمويله يتم عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يناهز 48% متأتية من الاكتشافات الغازية والتدفقات المالية للقطاعات الاستخراجية. وقد وصلت احتياطيات الصرف 919 مليون دولار، أي ما يعادل خمسة أشهر من الواردات باستثناء السلع الرأسمالية. على المستوى الميزانوي، مكن انتعاش الإيرادات العمومية الناجمة عن ديناميكية النشاط الاقتصادي وضبط الانفاق من تحقيق فائض فائض ميزانوي خارج الهبات يكافئ 3% من الناتج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية. كما تم ضبط التضخم في حدود 3.1% بفضل السياسة النقدية الحذرة.

الرافعة الأولى: نمو قوي ومستديم واحتوائي

24. من أجل ترقية زراعة منتجة وتنافسية ومستديمة، ازداد الإنتاج والمساحات المستغلة سواء في مجال الزراعة المروية أو الزراعة المطرية سنة 2018. وبخصوص زيادة انعكاسات قطاع التنمية الحيوانية، مكنت التدخلات من تحقيق تقدم سواء تعلق الأمر بتحسين الصحة الحيوانية أو تحسن أحوال القطعان سنة 2018 رغم اثار الفصل المطري السابق. وبالنسبة للصيد، عرف أيضا أداء جيدا من حيث

قيمة الصادرات كما بقي على مسار تصاعدي بخصوص النمو مما يمكن من تحديد الاثار على مستوى التشغيل والإيرادات العمومية.

25. تبقي الانعكاسات الاقتصادية والمالية للقطاع النفطي والمعدني مهمة رغم الصعوبات التي مر بها القطاع المعدني على مستوى تراجع كميات الحديدة المنتجة والمصدرة الا أن حركة الأسعار كانت ملائمة. ويعرف اليوم تثمين المقدرات تطورا إيجابيا من خلال عقود البحث والتنقيب والإنتاج الموقعة في مجال النفط.

26. على مستوى قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية، تم تحقيق تطور إيجابي لكن يبقى غياب الية لتمويل المشاريع عائقا أمام تطور هذه القطاعات. من بين النقاط المهمة التي يجب أن تحظي بالعناية نذكر انتعاش السياحة والتقدم المسجل على مستوى اندماج الاقتصاد الموريتاني في فضاء شبه المنطقة والذي من شأنه تطوير التبادل في المستقبل. يضاف الى ذلك أن إمكانيات الصناعة التقليدية في موريتانيا ليست مستغلة بما فيه الكفاية رغم المشاركة التنافسية في المعارض الدولية.

27. يقوم النمو الاقتصادي حسب استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على تطوير القطاع الخاص. ولهذا تم القيام بالعديد من الإصلاحات من طرف السلطات العمومية ذات صلة بتحسن مناخ الأعمال وترقية المؤسسات الخاصة، خاصة في المجال المالي والمصرفي وذلك بتسهيل المعاملات والولوج الى القروض، وفي المجال التنظيمي عبر خلق المحاكم وإجراءات التحكيم، وفي تسهيل إجراءات انشاء المؤسسات وولوجها الى الكهرباء وتسهيل التبادل مع الخارج. وقد ترتب على هذه المجهودات تطور ملائم على مستوى مؤشرات مناخ الأعمال. يبقي أن نشير الى أنه رغم تعزيزها بخلق أجهزة جديدة، تقتضي الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص جهودا حقيقية إضافية للحصول على تأثيرات معنوية على النسيج الاقتصادي للدولة.

28. أما بخصوص البنية التحتية الداعمة للنمو في قطاعات النقل والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فان الحصيلة موجبة بشكل كبير في ظل انجاز عدد معتبر من الكيلومترات المعبدة وشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب والبنية التحتية للصرف الصحي والتوسع في عرض خدمات التكنولوجيا الجديدة وهو ما من شأنه خلق بيئة ملائمة لتحسين إنتاجية المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين وتحسين ولوج السكان الى الخدمات الاجتماعية الأساسية. في هذا السياق، أصبح انتاج الطاقة الكهربائية معتمدا بشكل متزايد على الطاقات المتجددة. الى جانب ذلك، توجد العديد من المشاريع المهيكلة قيد التنفيذ والتي بإمكانها أن تحسن بشكل كبير مؤشرات الولوج الى الخدمات الأساسية.

الرافعة الثانية: تطوير رأس المال البشري والولوج الى الخدمات الاجتماعية الأساسية

29. رغم التحسن على مستوى الولوج الى التعليم، الا أن جودة التعليم تبقى تحديا حقيقيا وقد عملت السلطات المعنية على اتخاذ الإجراءات لمواجهة ذلك.

30. لضمان تعليم قاعدي للجميع لمدة تسع سنوات على الأقل، يتعين توسيع التعليم ما قبل ابتدائي وضمان نوعيته. وتقوم الاستراتيجية على المستوى ما قبل مدرسي على أهداف توسيع دائرة الولوج خاصة في الوسط الريفي وفي الأوساط الأكثر فقرا إضافة الى تكوين المربيات على البرامج والوسائل البيداغوجية. أما بخصوص التعليم الابتدائي، فان التدخلات التي تم القيام بها سنة 2018 ركزت على الولوج الى الخدمة عبر توسيع عرض البنية التحتية والموارد البشرية، وعلى نوعية التعليم عبر تكوين الموظفين وتشجيعهم، واعداد وتوزيع الكتب وتعزيز التأطير البيداغوجي عن قرب.

الجدول 3: تطور الأعداد (التلاميذ، المدرسين والمدارس) في التعليم الابتدائي

2018	2017	
552658	531 960	عدد التلاميذ في التعليم العمومي
14945	12960	عدد المعلمين في التعليم العمومي
3166	2924	عدد المدارس العمومية
102 603		عدد التلاميذ في التعليم الخاص
579		عدد المدارس في التعليم الخاص

Source : RAMO SCAPP 2019

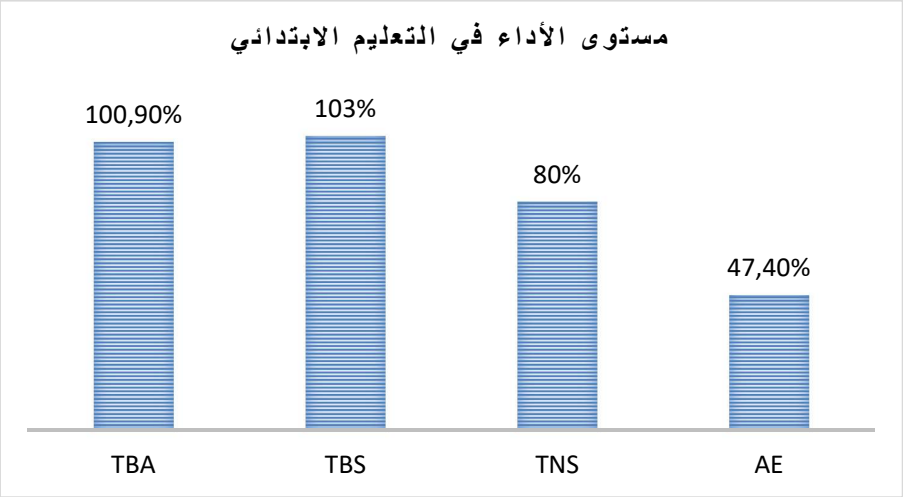

الشكل 4: مؤشرات الأداء للتعليم الابتدائي

TBA: المعدل الخام للقبول: يقيس قدرة النظام على تمدرس الأطفال في عمر ست سنوات

TBS: المعدل الخام للتمدرس: يقيس قدرة النظام على تمدرس كل الأطفال في عمر 6-11 سنة

TNS: المعدل الصافي للتمدرس: عدد المسجلين في مجموعة لها العمر الرسمي للدخول في مستوى تعليمي معين معبرا عنه بالنسبة المئوية من السكان المعنيين.

31. بخصوص تطوير الولوج الى التعليم الثانوي وضمان جودته، تم التركيز على بناء خمس مؤسسات ثانوية جديدة وقاعات للدرس ، إضافة الى سبع اعداديات وأربع ثانويات قيد الانشاء كما تم توسيع مؤسسات الامتياز بفتح ثانويتين للامتياز في روصو وكيهيدي. ولسد النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية، تم اكتتاب عدد معتبر من الأساتذة (195 أستاذا).

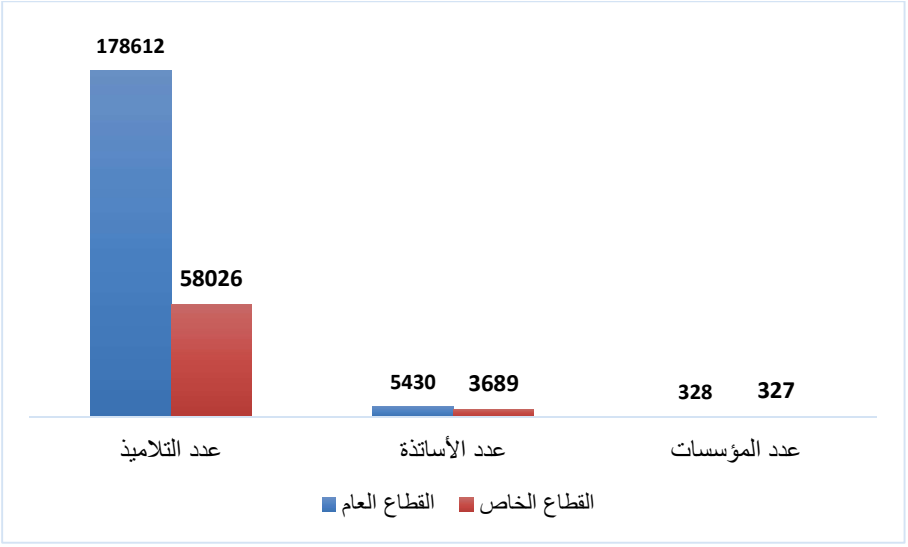

الشكل 5: اعداد التلاميذ والمدرسين والمؤسسات في التعليم الثانوي

الجدول 4: أداء التعليم الثانوي 2017-2018

	2016/2017	2017/2018
معدل النجاح في BEPC	30.16%	33,16%
معدل النجاح في الباكلوريا	14 ,71%	23,64%
معدل النجاح في شهادة الإعدادية والباكلوريا في مدارس الامتياز		100%

32. في مجال تحسين الولوج والنوعية والملاءمة للتعليم العالي، تم انجاز العديد من البنية التحتية وتنفيذ العديد من الإصلاحات.

33. بخصوص تطوير التكوين الفني والمهني، تم التركيز على تحيين استراتيجية التكوين ومراجعة الإطار القانوني للتكوين المهني والفني وتنظيم الشهادات. وفي مجال المحاظر، تم فتح العديد من المحاظر النموذجية.

34. في مجال تحسين الولوج الى الخدمات الصحية، عرفت حكامة القطاع تطورا مهما إثر تعزيز قدرات الفاعلين في القطاع وكذا الإطار المؤسسي والتنظيمي.

35. على مستوى الخدمات التي يقدمها قطاع الصحة والولوج اليها تم تسجيل العديد من التحسينات المعتبرة على طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة. على هذا المستوى مكنت الجهود المبذولة من التحسين الصافي للعرض بالنسبة للصحة الإنجابية ومستوى صحة الأم والطفل بفضل حملات التلقيح والتكفل بسوء التغذية الحاد. كما عرفت الوقاية ومكافحة الأمراض وتسيير الحالات المستعجلة تحسنا ملحوظا خاصة مع توفير الأدوية والتكوين على الرقابة الوبائية. عرف تأهيل الموارد البشرية العديد من الأنشطة المستمرة حيث تم تحويل المدرسة الوطنية للصحة العمومية الى مدرسة عليا. كما تم تشييد العديد من البنى التحتية واقتناء الكثير من التجهيزات لتحسين العرض الصحي.

36. على مستوى ترقية التشغيل، تمت صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2030. يبقي التحدي الأكبر التحدي المطروح عن طريق العجز في التشغيل غير المحقق الذي وصل الى 443000 شخصا سنة 2017 والذي يمس بشكل أساسي حملة الشهادات من الشباب والنساء، وذلك رغم التدخلات والجهود المبذولة في مضمار التشغيل والدمج.

37. بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة، يعمل هذا القطاع وفق استراتيجية قطاعية منسجمة مع الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك. ونظرا للطابع متعدد القطاعات للقضايا المتعلقة به، يعمل القطاع على الحضور والتعاون مع مختلف القطاعات للوصول الى أهدافه المتمثلة في حماية الشباب والتمكين لهم.

38. في مضمار الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والطفولة والأسرة، تم القيام بالعديد من الأنشطة لضمان الحماية الاجتماعية للفئات الهشة ولزيادة التأقلم. في مجال الأمن الغذائي، مكنت متابعة الوضعية الغذائية وتنفيذ برامج خاصة من زيادة القدرة على مقاومة الظروف الصعبة والصدمات المناخية. مكن تنفيذ الشبكات الاجتماعية على مستوى التضامن والبرنامج الوطني تكافل من الرفع المعنوي من قدرات المجموعات الهشة في العديد من المناطق في البلاد. في هذا الإطار، استفادت 30512 أسرة فقيرة أي ما يكافئ 205911 شخصا من التحويلات النقدية الفصلية مما يساهم في تحسين رفاهية الأمهات والأطفال على مستوى العائلة.

39. تنصب حصيلة الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين والطفولة والمرأة أساسا على قدرات المرأة وتوعية المجتمع وتعبئته حول ضرورة القضاء على العنف المبني على النوع خاصة ختان البنات وعلى التغيير في السلوك لصالح تمكين البنات والنساء. يضاف الى ذلك الحضور المهم للنساء على مستوى المناصب الانتخابية والسامية.

الرافعة الثالثة: تعزيز الحكامة بكل أبعادها

40. تعززت الحكامة السياسية إثر تنظيم انتخابات تشريعية وبلدية وجهوية في سبتمبر 2018 وكذلك تنفيذ الإصلاحات المنبثقة عن الحوار السياسي. كما تم تعزيز قوى الدفاع والأمن بالوسائل الضرورية. وبخصوص الحالة المدنية البيومترية، نشير الى أنه تم تعزيز المكتسبات في هذا المجال خصوصا المتعلق منها بوضع نظام مندمج لتسيير السكان والوثائق المؤمنة المتمثل في الإحصاء البيومتري وإنتاج الوثائق وتطبيقات أخري. في سنة 2018، وصل المجموع التراكمي لعدد الأشخاص المسجلين الى 3502624 شخصا. نشير الى أن بفضل يقظة المصالح الأمنية لم يسجل أي مهاجر انطلاقا من الأراضي الموريتانية باتجاه اسبانيا وهذا للعام الرابع على التوالي.

الجدول 5: المجموع التراكمي لأعداد مختلف الوثائق المؤمنة المنتجة

	2018
عدد الأفراد المسجلين	3 502 624
عدد بطاقات التعريف المنتجة (في 2018/11/13)	2 543 568
عدد بطاقات التعريف الموزعة	2 003 995
عدد التأشيرات الممنوح	392 814
عدد الأجانب المقيمين المسجلين	129 785
عدد البطاقات الرمادية المسجلة	8 239
عدد جوازات السفر المنتجة	350 031

Source : MIDEC

41. بخصوص حماية الأطفال ضد الغلو والتطرف العنيف، تم القيام بالعديد من الأنشطة خاصة في مجال التحسيس. ولضمان سلام اجتماعي مستديم وتكافل اجتماعي، تم تنفيذ سياسة موجهة لمكافحة الفقر وكذلك العديد من البرامج لصالح الطبقات الأكثر هشاشة خاصة تنفيذ خارطة الطريق للقضاء على مخلفات الرق.

42. صادقت موريتانيا على غالبية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والولوج الى العدالة. وقد تم اعداد استراتيجية وطنية للولوج الى العدالة مؤخرا. وسعيا لتحسين فعالية العدالة وأدائها تم القيام بالعديد من الأنشطة منها: أ) تخصص القضاة وأعوان القضاء لتعزيز قدرات الفاعلين في المجال، ب) تعزيز استقلال السلطة القضائية والوثائق والأرشيف لعصرنة العدالة وج) السياسة الجزائية وإعادة الدمج . إضافة الى ذلك، تم تعزيز قدرات الفاعلين في السلسلة الجزائية من أجل أقلمة التنظيم والإجراءات القضائية المتعلقة بالأطفال وحمايتهم.

43. بخصوص ترقية حقوق الانسان، تم تنظيم الكثير من الأنشطة التحسيسية من خلال تخليد مختلف أيام حقوق الانسان واعداد مخطط عمل وطني لتنفيذ التوصيات المقبولة في الدورة الثانية للاختبار الدولي الشامل والتشاور حول مخطط العمل.

44. في سنة 2018، مكن اجراء الانتخابات البلدية والجهوية من خلق حلقة جديدة من اللامركزية متمثلة في الجهات التي يحكمها قانون نظامي متعلق بالجهة. في مجال تعزيز اللامركزية، تم التركيز على تعزيز قدرات الفاعلين وهياكل التأطير وإدارة اللامركزية عن طريق تنظيم دورات تكوين لصالح المنتخبين وعمال البلديات وموظفي الدولة وتطوير وتعميم الوسائل التعليمية. يضاف الى ذلك اعداد الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية وتنفيذ مشاريع مهمة لدعم البلديات تسعى الى صعود مجموعات محلية صالحة ترابيا وماليا والتحسين المطرد لظروف حياة السكان الريفيين ودمج السياسة العمومية على المستوى المحلي.

45. لقد تم توجيه استثمارات معتبرة لصالح العائد الديمغرافي لضمان إرادة سياسية لصالحه وتسريع السياسات ذات المضمون المعزز للعائد الديموغرافي، وذلك عبر اعداد سياسة وطنية للسكان واعداد المرصد الوطني للعائد الديموغرافي وكذلك مختلف أنشطة التحسيس ودعم مجموعات الشباب والنساء.

46. عرفت الإدارة تحولات مهمة من خلال تحسين تسيير عمال الدولة والاستخدام المتزايد للوسائل والخدمات الالكترونية. يضاف الى ذلك، تفعيل الإطار المؤسسي والفني لنظام المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك واعتماد قنون توجيهي جديد لهذه الاستراتيجية يكرس طابعها الجهوي وارتباطها القوي مع القانون النظامي الجديد المتعلق بقوانين المالية.

47. بخصوص الحكامة المالية، نشير الى التقدم الحاصل في مسار الإصلاح المرتبط بالقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية الذي يسعى الى تطوير الاطار القانوني للمالية العامة وضمان فعالية الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة وسد الفراغات القانونية التي ينضاف اليها سلسلة من الإجراءات تعمل من جهة على توسيع الوعاء الضريبي ومن جهة أخرى تعزيز الرقابة الجبائية. نشير أيضا الى الجهود المبذولة لوضع الدين العمومي على مسار متناقص بفضل الإطار المؤسسي لصياغة وانتخاب وبرمجة الاستثمارات العمومية وتطبيقاتها الجديدة.

48. في مجال مكافحة الرشوة وتعزيز الشفافية، تم اعتماد مخطط عمل عام لمكافحة الفساد المالي موزع الى مخططات عمل قطاعية، كما تم تعزيز أجهزة الرقابة وإصلاح نظام الصفقات العمومية وانشاء محكمة متخصصة في مجال مكافحة الرشوة وخلق قطب مالي لذلك.

49. في مجال أدوات الحكامة الاقتصادية، نشير الى انشاء المرصد الوطني للعائد الديموغرافي والمرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد الى جانب اعداد شعبة للتكوين على المهن الإحصائية على مستوى المدرسة العليا متعددة التقنيات.

50. وبخصوص الاستغلال المندمج للمحيط البيئي، انصبت الجهود على مكافحة اثار التقلبات المناخية عن طريق بث أحسن التطبيقات والوقاية من التلوث. كما تم اتخاذ العديد من التدابير للتسيير المستديم للبيئة البحرية والشاطئية ومتابعة تطور البيئة البحرية مما سمح بوجود 90% من الأرصدة البحرية الرئيسية في وضعية بيولوجية سليمة. أما على مستوى الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي فان الجهود انصبت على مكافحة التصحر وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ إجراءات التأقلم مع التقلبات المناخية والاستغلال المستديم للموارد الطبيعية. من جهة أخرى، لضمان حماية المدن الشاطئية ضد مخاطر الفيضانات وتعزيز الوقاية وتسيير التلوث والمخاطر البشرية، ركزت التدخلات على تسيير المنتجات الكيميائية والعمل على الحد من مخاطر الكوارث ومكافحة التلوث البيئي.

الحاجة لتمويل مخطط العمل SCAPP 2016-2020

51. يبلغ الغلاف المالي لبرنامج الاستثمار العمومي المتوقع 144.47 مليار أوقية للفترة 2018-2020 منها 52.7% مازالت قيد البحث عن التمويل. تتحمل الموارد الذاتية للدولة 37% من هذا الغلاف، 43% تأتي من القروض، 17% من الهبات و 3% أشباه الهبات.

III. الظرفية الاقتصادية والمالية الوطنية 2018-2019

"لقد كان تنفيذ البرنامج الاقتصادي جيدا وسيواصل كذلك على السكة الصحيحة."

صندوق النقد الدولي 2019/10/11

52. يقدم هذا الجزء من التقرير تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية الكبرى الأساسية خلال الفترة 2018-2019. وتتناول بالتحديد النمو الاقتصادي والبنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتوازن الميزانوي والمسح النقدي والأسعار.

1.III. النمو الاقتصادي 2018-2019

53. سيحقق الاقتصاد الوطني النمو الأكثر ارتفاعا منذ 2006، حيث سيصل الى 6.9% سنة 2019 مقابل 3.4% سنة 2018، وذلك تحت تأثير الانتعاش المسجل في القطاعات الاستخراجية وغير الاستخراجية على حد سواء.

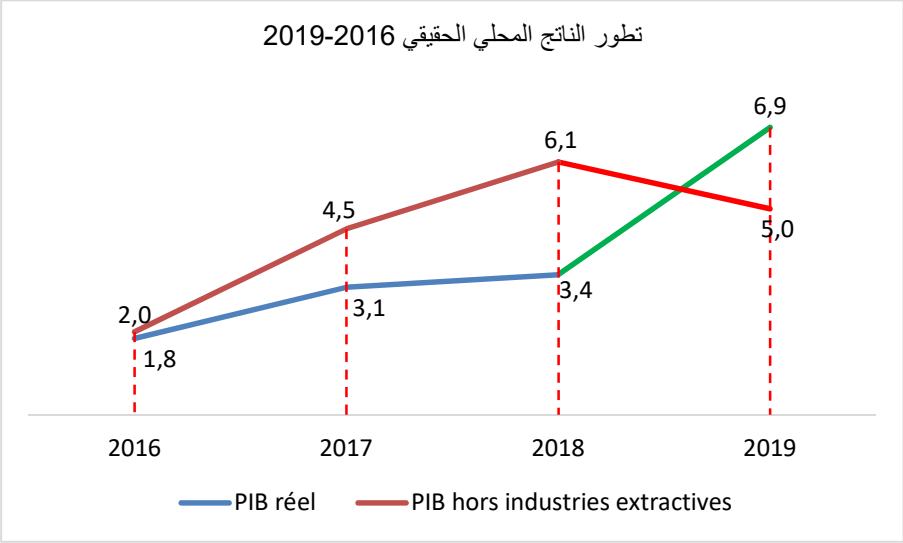

الشكل 6: تطور الناتج المحلي الإجمالي 2016-2019

54. بدلالة الأسعار الجارية، سينتقل الناتج المحلي الإجمالي من 186.5 مليار أوقية (5227 مليون دولار) سنة 2018 الى 209.1 مليار أوقية (5649 مليون دولار)، مسجلا بذلك نموا قدره 12.1%. وستبقي وتيرة هذا النمو في حدود 5.3% إذا ما استثنينا الصناعات الاستخراجية.

55. ستبقي البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة سنة 2019، مع هيمنة القطاع الثالث بنسبة 38.4% من مجموع القيمة المضافة يليه القطاع الأولي بنسبة 28.8% والقطاع الثانوي بنسبة 23.8%.

56. كما تشير التوقعات الى أن القطاع الثانوي سيحقق نموا واسعا في حدود 12% سنة 2019 على العكس من أدائه السالب سنة 2018 والذي حقق فيه تراجعا قدره 8.5%. ويعود هذا الانتعاش الكبير سنة 2019 الي التحسن في النشاط الاستخراجي. أما القطاع الأولي والثالث، فسيعرفان تباطأ خفيفا سنة 2019 حيث سيحققان نموا بوتيرة 5.3% و 5.5% على الترتيب في مقابل 6.2% و 8.7% سنة 2018.

III.2. القطاع الخارجي

57. سيتراجع العجز في الميزان الجاري سنة 2019 ب 32% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2018، ليصل الى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، منتقلا من -18.7% سنة 2018 الى -11.8% سنة 2019. ويرتبط هذا التحسن المعتبر أساسا في الانخفاض القوي في عجز الميزان التجاري الذي سيصل الى 64%، منتقلا من -706 مليون دولار سنة 2018 الى -249 مليون سنة 2019. وعند استثناء واردات سلع التجهيز الممولة من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سينخفض العجز الى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

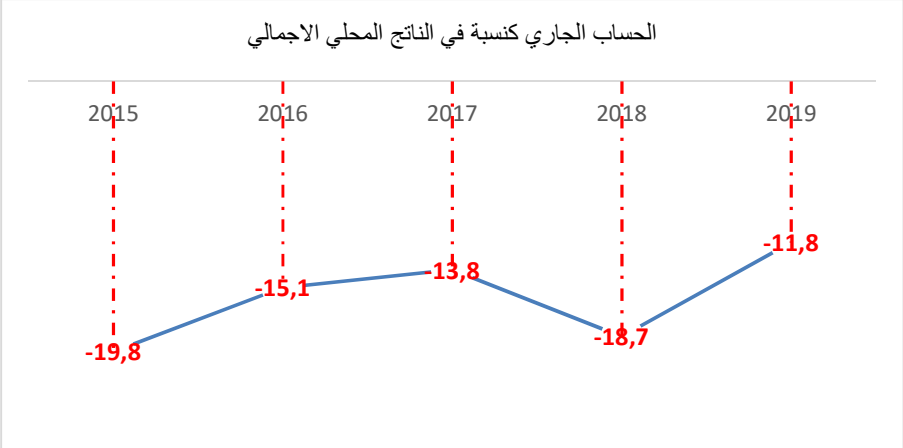

الشكل 7: تطور نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

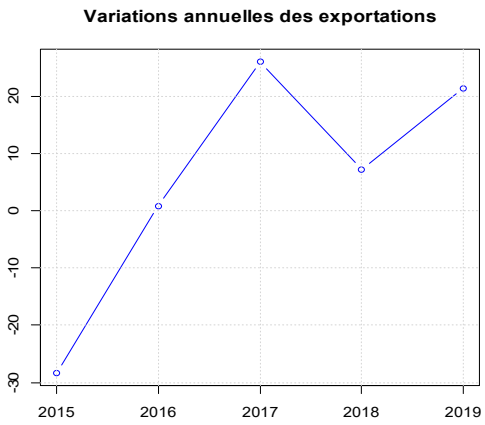

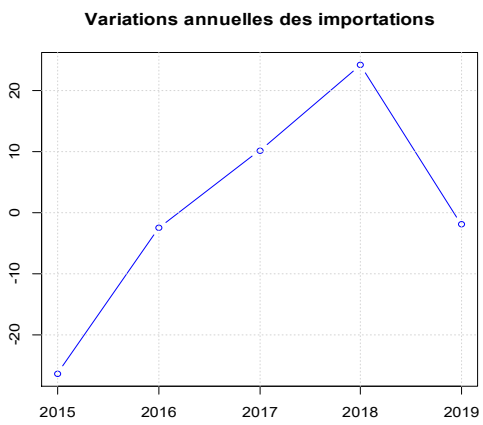

الشكل 8: التغيرات السنوية في الصادرات والواردات

58. ستنتقل قيم الصادرات من 1895 مليون دولار سنة 2018 الى 2303 مليون دولار سنة 2019، أي ما يعادل زيادة قدرها 21.5%. وتعود هذه الزيادة الى التحسن في صادرات الحديد والذهب اللذين حققا نموا قدره 44% و45% على التوالي.

59. ستمكن هذه الزيادة الملائمة في صادرات المعادن من رفع مستوى تغطية الواردات الى 90% سنة 2019 مقابل 73% سنة 2018.

الجدول 6: تطور بنية الصادرات 2016-2019

بملايين الدولارات	2016	2017	2018	2019
الحديد	418	496	508	731
النحاس	138	139	148	148
الذهب	289	370	420	609
البترول الخام	87	65	11	0
الأسماك	421	625	750	735
مجموع الصادرات	1401	1767	1895	2303
الناتج المحلي الاجمالي	4686	4925	5227	5649
الصادرات% الناتج المحلي الاجمالي	30%	36%	36%	41%
	% من الصادرات			
الحديد	30%	28%	27%	32%
النحاس	10%	8%	8%	6%
الذهب	21%	21%	22%	26%
البترول الخام	6%	4%	1%	0%
الأسماك	30%	35%	40%	32%

المصدر: Cadrage Autorités mauritaniennes et Staff FMI (Octobre 2019)

60. تم اعداد التوقعات اعتمادا على زيادة في أسعار الحديد قدرها 23%، حيث ستصل الأسعار حدود 93.9 دولار للطن سنة 2019 في مقابل 76.5 دولار للطن سنة 2018، زيادة في أسعار الذهب قدرها 6% حيث ستصبح الأسعار في حدود 1400 دولار للأونصة مقابل 1321 دولار للأونصة سنة 2018. لأما بخصوص البترول فان الأسعار ستنتقل من 59.2 دولار للبرميل سنة 2018 الى 61.8 دولار للبرميل سنة 2019، أي ما يعادل زيادة قدرها 4%.

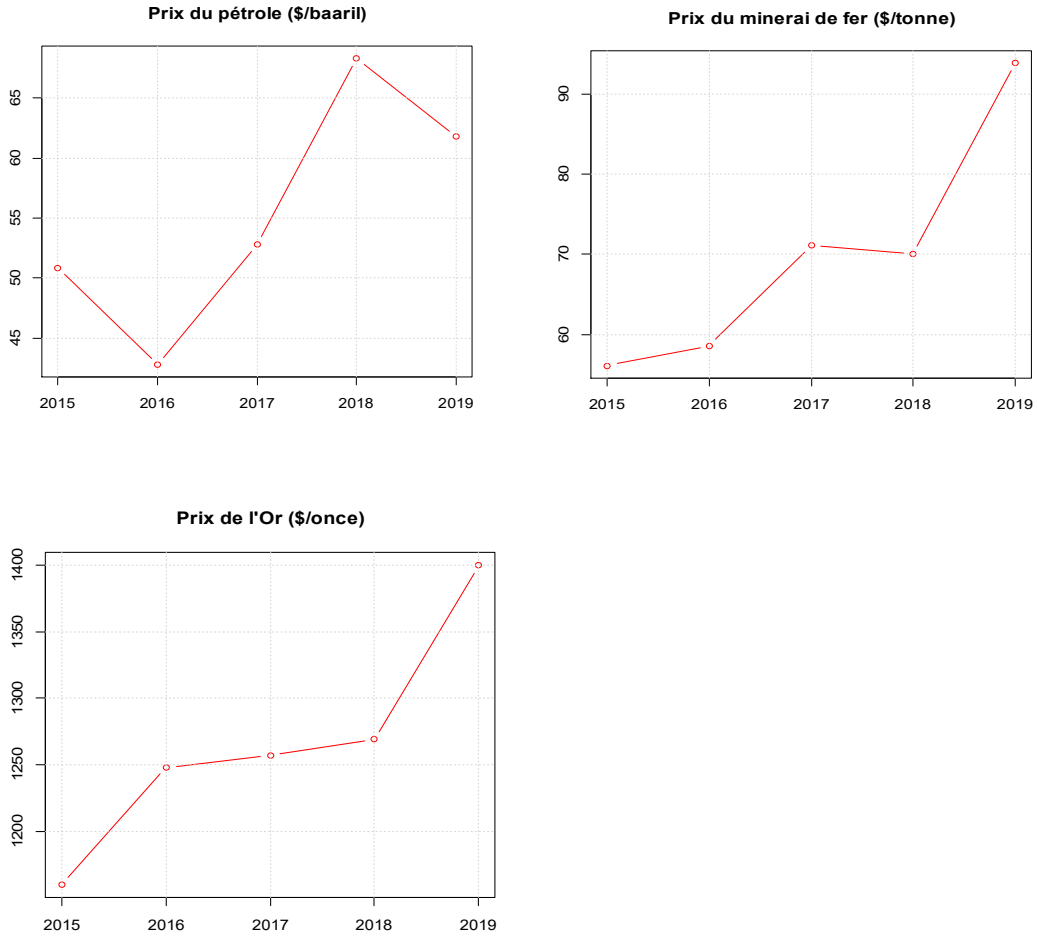

الشكل 9: أسعار المواد الأولية

61. ستنتقل الواردات من 2601 مليون دولار سنة 2018 الى 2552 مليون سنة 2019، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا قدره 1.9%. يعزى هذا الانخفاض الى تغير الواردات من المنتجات الغذائية التي شهدت انخفاضا قدره 13.1%، مترجمة بذلك نجاعة الإجراءات الحمائية المطبقة والتحفيزات الممنوحة للمنتجين الوطنيين، من جهة، وتراجع الاستثمارات المنجمية (-8.6%) بفعل التقلبات التي تطبع القطاع المنجمي، من جهة أخري.

62. تهيمن على الواردات الموريتانية ثلاثة أنواع من المنتجات: أ) المنتجات البترولية (24%)، ب) سلع التجهيز (20%)، ج) السلع الغذائية (17%).

الجدول 7: تطور بنية الواردات 2016-2019

بملايين الدولارات	2016	2017	2018	2019
السلع الغذائية	334	391	495	430
المنتجات البترولية	355	445	624	607
سلع التجهيز	538	523	558	510
مجموع الواردات	1900	2094	2601	2552
الناتج المحلي الاجمالي	4686	4925	5227	5649
الواردات% من الناتج المحلي الاجمالي	41%	43%	50%	45%
% في الواردات				
السلع الغذائية	18%	19%	19%	17%
المنتجات البترولية	19%	21%	24%	24%
سلع التجهيز	28%	25%	21%	20%

المصدر: Cadrage Autorités mauritaniennes et Staff FMI (Octobre 2019)

63. سيسجل احتياطي الصرف لدى البنك المركزي زيادة قدرها 189 مليون دولا سنة 2019 ليصل الى 1107 مليون دولار. ويكفي هذا المبلغ ل5.4 شهرا من الواردات باستثناء الصناعات الاستخراجية، مقابل 4.9 شهرا سنة 2018.

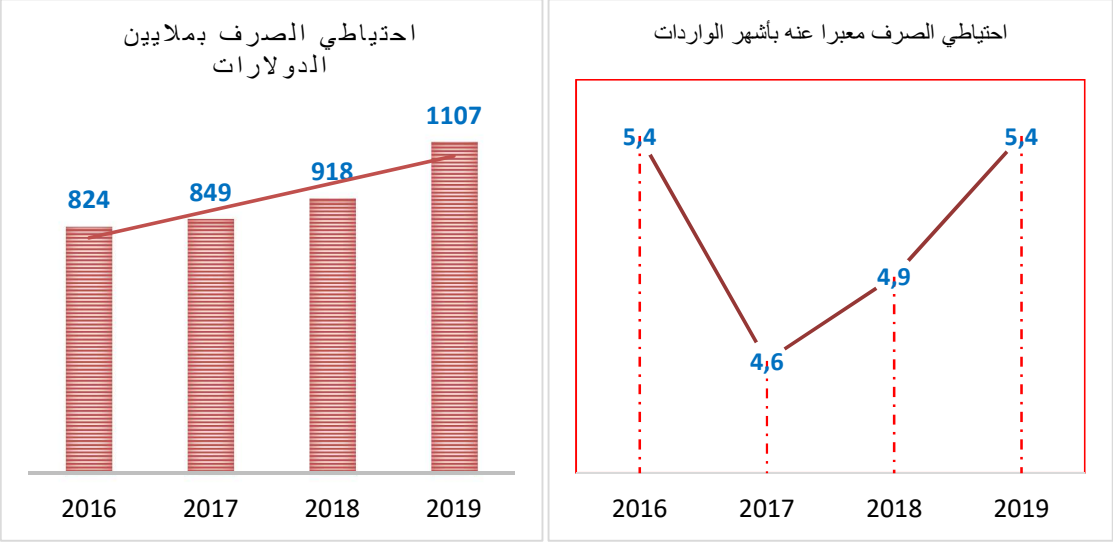

الشكل 10: احتياطي الصرف 2016-2019

III.3. الدين العمومي

64. سينتقل الدين العمومي الخارجي من 4608 مليون دولار سنة 2018 الى 4693 مليون سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.8%. بيد أن نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاستدانة) سيسجل انخفاضا بخمس نقاط، منتقلا من 88% سنة 2018 الى 83% سنة 2019

65. أما بخصوص الرصيد بدون متأخرات، فان معدل الاستدانة لم يتوقف عن الانخفاض منذ سنة 2017 ليصل الى معدل 67.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 و66% سنة 2020.

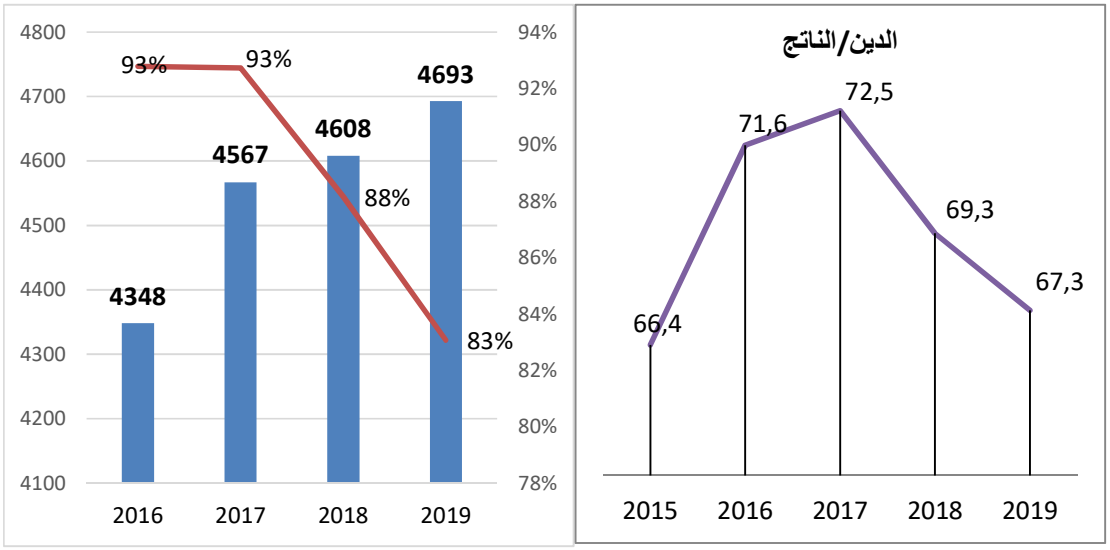

الشكل 11: الدين العمومي الخارجي بملايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

66. خلال الفترة 2018-2019، بقيت تشكيلة الدين الخارجي ثابتة على حالها: 63% ديون متعددة و37% ديون ثنائية.

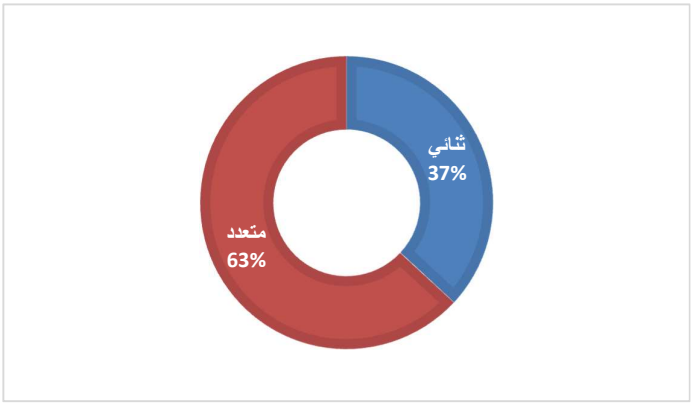

الشكل 12: توزيع رصيد الدين حسب طبيعة الدائنين

67.تشير تركيبة الدين متعدد الأطراف، الذي يصل الى 2181.15 مليون دولار، الى الوزن المعتبر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (50.1%) والبنك الإسلامي للتنمية (19.3%) والوكالة الدولية للتنمية (17.3%)، أي ما مجموعه 86.7% من مجموع الدين متعدد الأطراف.

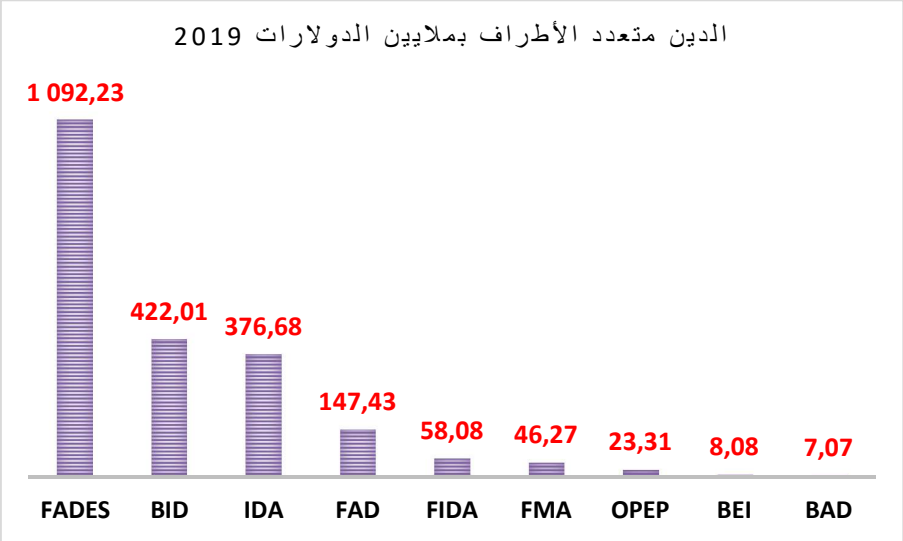

الشكل 13: توزيع الدين متعدد الأطراف حسب الممولين

68.أما الدين الثنائي فيتصدره اكزيم الصين (23%) والصندوق السعودي للتنمية (23%) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (18%).

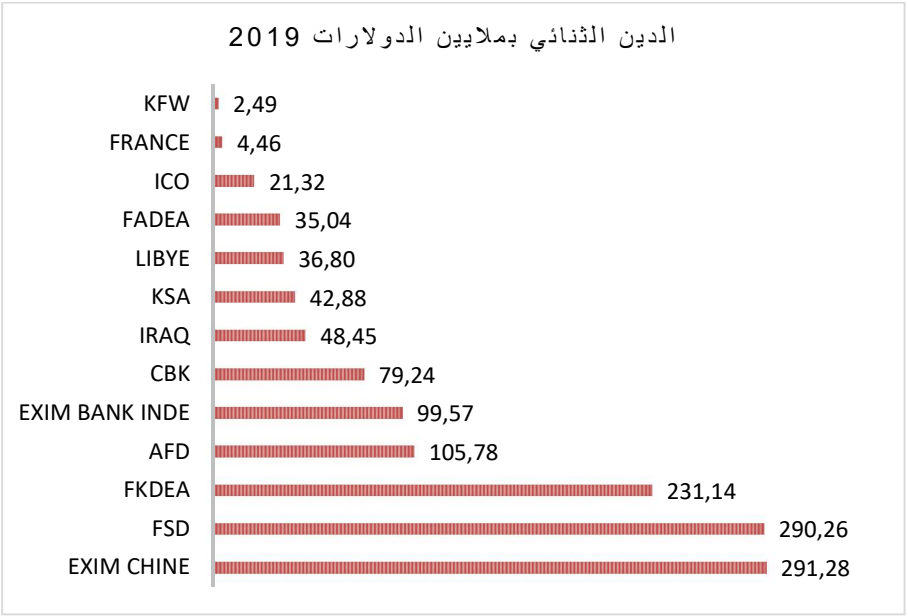

الشكل 14: توزيع الدين الثنائي حسب الممولين

69. تشير نسب ملاءة الدين سنة 2019 الى أن خدمات الدين تمثل 12% من الصادرات و19.1% من الإيرادات الكلية للدولة

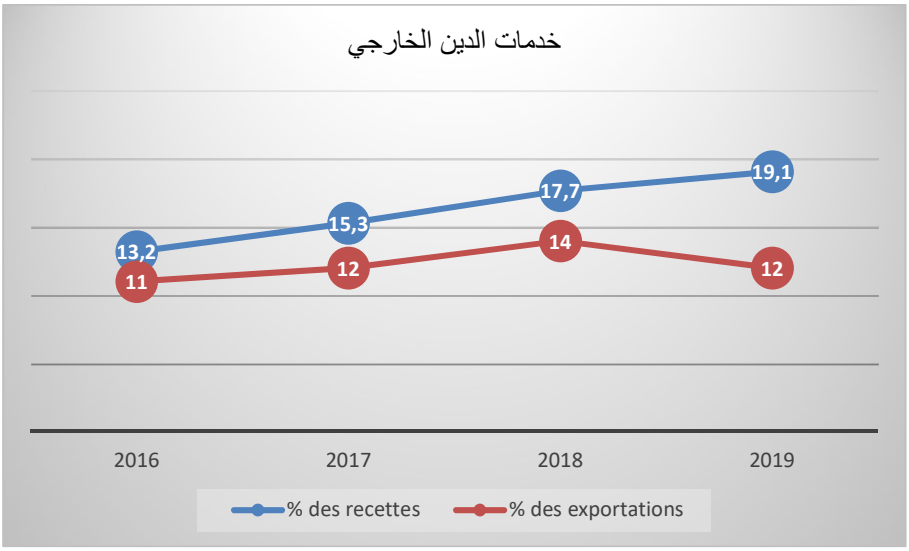

الشكل 15: نسب خدمة الدين

III.4. المالية العامة

70. على مستوى المالية العامة، عرفت سنة 2019 اعتماد قانونين معدلين لقانون المالية الأصلي وذلك لإدراج التعديلات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية والسياسية للبلاد. كما تميزت أيضا باعتماد مراسيم تطبيقية للدستور المالي الجديد (القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية 2018) متعلقة بالحكامة الميزانوية بما يسمح بالانتقال من الإجراءات الميزانوية والمحاسبية الحالية الى المنطق التسييري الجديد للمالية العامة.

III.4. 1. الايرادات

71. في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019، وصلت الإيرادات والهبات الى 36.6 مليار أوقية، أي ما يمثل 64.55% من المبالغ المبرمجة برسم قانون المالية المعدل لسنة 2019. يمثل هذا المستوى المسجل من الإيرادات انخفاضا بنسبة 10.8% مقارنة بالمستوى المحقق نفس الفترة من العام المنصرم. ويعود ذلك الى النقص الحاصل على مستوى الإيرادات غير الضريبية (-14.2%) وبشكل أقل على مستوى الإيرادات الضريبية (-2.3%).

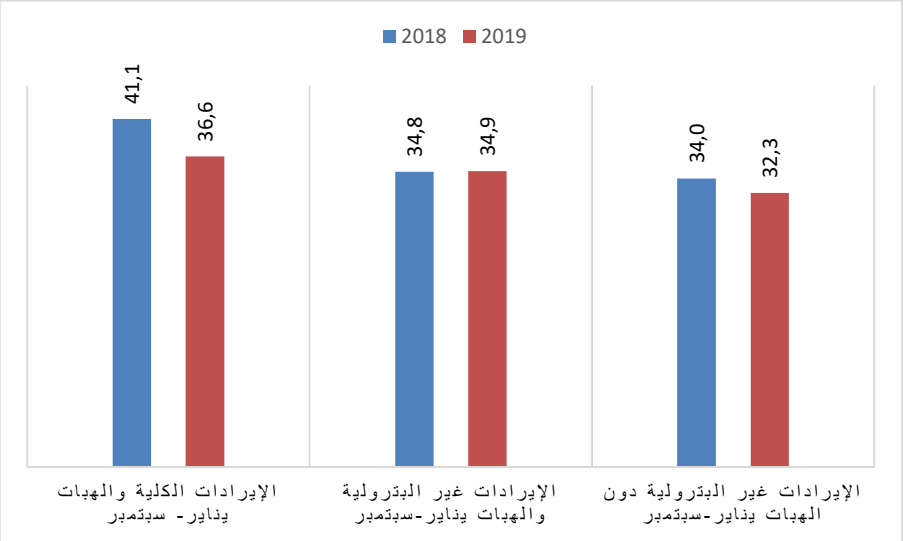

الشكل 16: الإيرادات الكلية مع وبدون الهبات 2019-2018

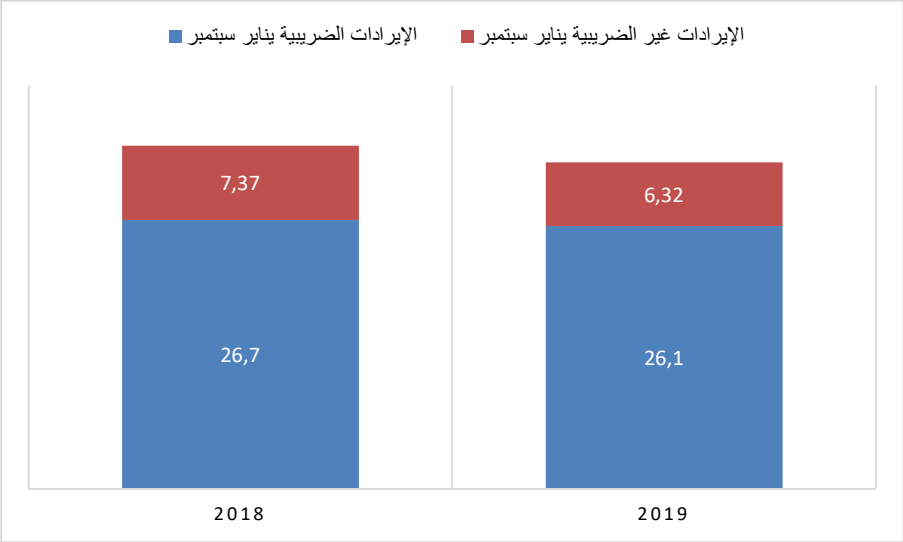

الشكل 17: وضعية تنفيذ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية 2019-2018

الإيرادات الضريبية

72. يشير مستوى التحصيل في الأشهر التسعة الأولي من سنة 2019 الى أن الإيرادات الضريبية تمثل 80% من مجموع إيرادات الميزانية في مقابل 78% بالانزلاق السنوي. وقد بلغ معدل التنفيذ 69% مقارنة بتوقعات قانون المالية للسنة.

73. تظهر بنية هذه الإيرادات، كما هو موضع في الشكل أدناه تراجعا في مردود الضرائب على السلع والخدمات (-10.9%) والرسوم على التجارة الدولية (-19.1%). على العكس من ذلك، حققت

الضرائب على الدخول والأرباح زيادة قدرها 2.9% و"إيرادات ضريبية أخري" 20.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018

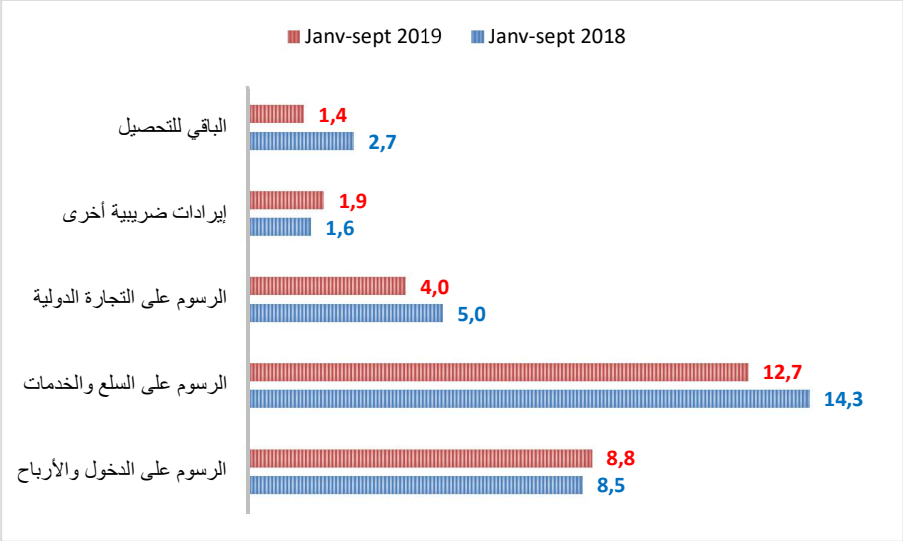

الشكل 18: تطور الإيرادات الضريبية 2019-2018

الإيرادات غير الضريبية

74.بلغت حصيلة الإيرادات غير الضريبية في الفصول الثلاثة الأولي من سنة السنة الجارية 6.32 مليار أوقية، أي ما يمثل معدل تحصيل قدره 82% مقارنة التوقعات المراجعة، وانخفاضا بنسبة 14.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالأساس في الفاقد على مستوى البنود التالية: أرباح واتاوات الشركات العمومية (-1.6%)، الإيرادات المعدنية (-54%)، الحسابات الخاصة للخزينة (-20.3%) والايرادات الرأسمالية (-63.7%)

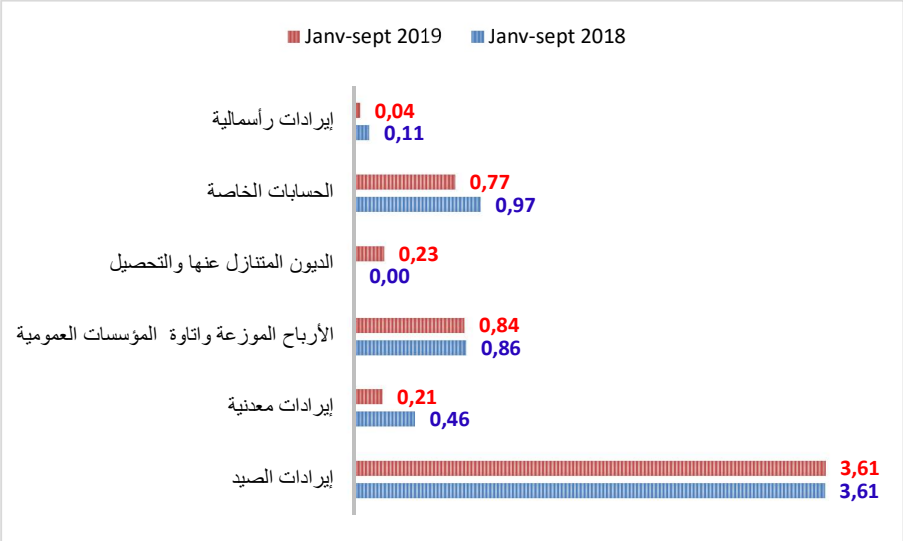

الشكل 19: تطور الإيرادات غير الضريبية 2018-2019

الهبات

75.خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019، تمت تعبئة ما مقداره 2.275 مليار أوقية من الهبات في مقابل 0.79 مليار بالانزلاق السنوي. يمكن تفسر هذا الفرق المعتبر بدعم الميزانية ب 2.167 مليار أوقية سنة 2019. على العكس من ذلك، سجل دعم المشاريع ترتجعا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 0.79 مليار أوقية سنة 2018 الى 0.407 مليار سنة 2019.

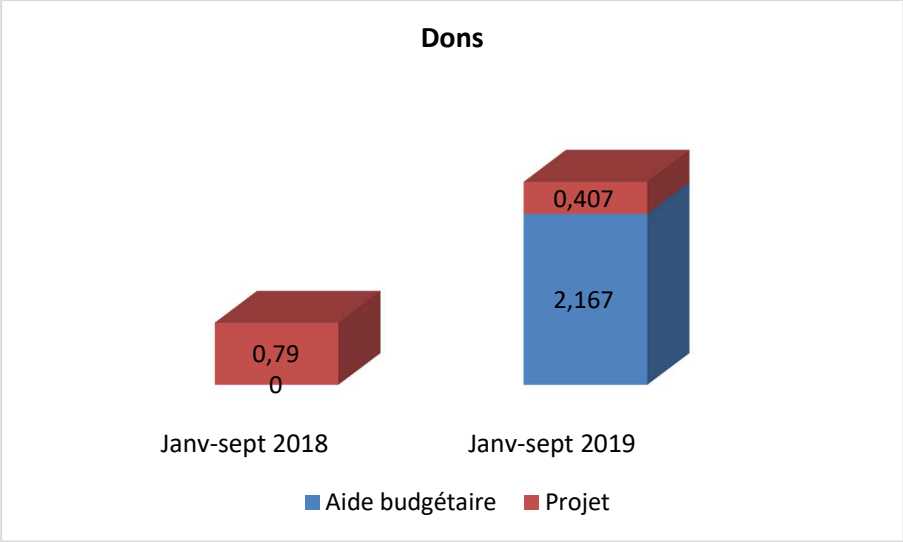

وضعية الهبات 2018-2019

III.4.2. الانفاق العمومي

76. بلغ الانفاق العمومي المنفذ الى غاية 30 سبتمبر من العام الحالي 30.721 مليار أوقية بما في ذلك نفقات الاستثمار الممولة من الخارج، وهو ما يعادل معدل تنفيذ يناهز 56.8% من المخصصات المتوقعة سنة 2019.

77. يشير توزيع هذا الانفاق المنفذ حسب طبيعة الميزانية الى أن النفقات الجارية تمثل 71% من المجموع في حين تمثل نفقات الاستثمار 29% منها 23% ممولة من الموارد الذاتية. كما يشير أيضا الى أن معدل تنفيذ النفقات الجارية وصل الى 64.5% ونفقات الاستثمار 43% (35.1% بالنسبة للاستثمار الممول من الخارج و46% بالنسبة للاستثمار الممول من الداخل.

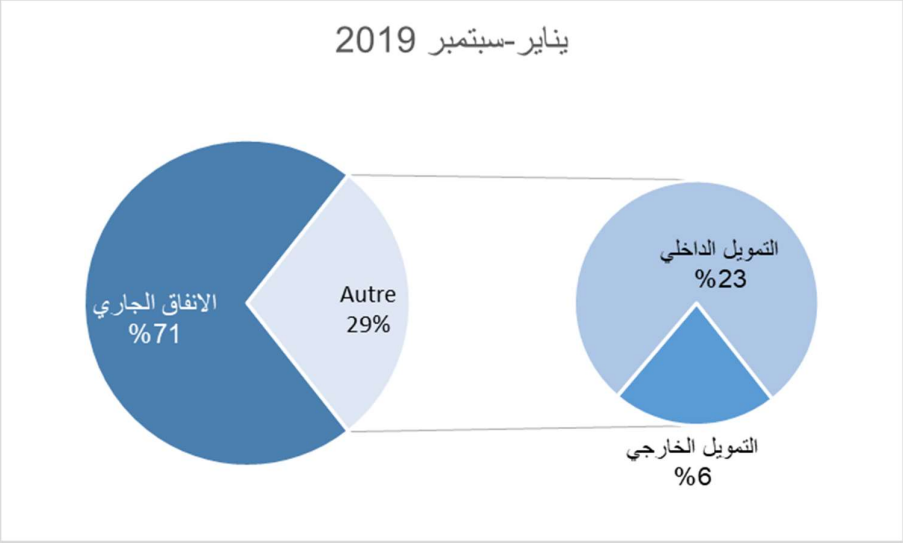

الشكل 20: وضعية تنفيذ الانفاق حسب طبيعة الميزانية

78. بالانزلاق السنوي، تظهر وتيرة تنفيذ الانفاق الجاري تغيرا في اتجاهين متعاكسين: تراجعا في الانفاق ذي الطابع الالزامي و"الجامد" مثل كتلة الرواتب (-0.8%) والفوائد على الدين (-5.4%)، وزيادة في الانفاق ذي الطابع المرن مثل السلع والخدمات (14.4%) والتحويلات الجارية (15.3%). يتعلق الأمر اذن بتغير معاكس للتغير المسجل السنة المنصرمة.

الجدول 8: تطور الانفاق الجاري حسب الانزلاق السنوي 2018-2019

	يناير-سبتمبر 2018	يناير-سبتمبر 2019	التغير
الانفاق الجاري	22,182	21,488	-3,1%
الرواتب	10,468	10,387	-0,8%
السلع والخدمات	3,651	4,178	14,4%
التحويلات الجارية	2,593	2,991	15,3%
الفوائد على الدين	1,789	1,692	-5,4%
الحسابات الخاصة	0,268	0,228	-14,9%

المصدر: DGTCP, TOFE Octobre 2019

الرواتب

79. تمثل كتلة الرواتب سنة 2019 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي و29.2% من الانفاق الكلي و47.4% من الانفاق الجاري و43.5% من الإيرادات الضريبية.

الجدول 9: الأجور والمرتبات 2016-2019

الرواتب	%من الإنتاج المحلي الاجمالي	%من النفاق والقروض الصافية	%من الانفاق الجاري	بالمليارات من الأوقية
2016	7,5	26,2	44,6	12,3
2017	7,4	26,3	42,8	13
2018	7,5	27,7	43,2	14
2019	7,6	29,2	47,4	15,8

Source : Cadrage Autorités mauritaniennes/FMI Octobre 2019

الانفاق على السلع والخدمات

80. يمثل الانفاق على السلع والخدمات 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي و 12.8% من الانفاق والقروض الصافية و20.7% من الانفاق الجاري.

81. بلغ الانفاق على السلع والخدمات المنفذ الى غاية 30 سبتمبر 2019 ما مقداره 4.178 مليار أوقية، أي معدل تنفيذ 60.4% ومعدل زيادة ب 14.4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. يمكن ارجاع هذه الزيادة الى خلق قطاعات وزارية جديدة وتسهيل الإجراءات المعتمدة من لدن لجنة الصفقات العمومية.

الجدول 10: الانفاق على السلع والخدمات 2016-2019

السلع والخدمات	%من الإنتاج المحلي الاجمالي	%من النفاق والقروض الصافية	%من الانفاق الجاري	بالمليارات من الأوقية
2016	3,6	12,6	21,4	5,9
2017	3,6	13	21,1	6,4
2018	3,4	12,6	19,8	6,4
2019	3,3	12,8	20,7	6,9

Source : Cadrage Autorités mauritaniennes/FMI Octobre 2019

التحويلات الجارية

82. ستصل التحويلات والدعم سنة 2019 الى 5.9 مليار أوقية، أي ما يمثل 17.7% من الانفاق الجاري، 10.9% من الانفاق الكلي و2.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

83. بالانزلاق السنوي، سجلت التحويلات والدعم المنفذة خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2019 زيادة قدرها 15.3%.

الجدول 11: التحويلات الجارية 2016-2019

التحويلات والدعم	%من الإنتاج المحلي الاجمالي	%من النفاق والقروض الصافية	%من الانفاق الجاري	بالمليارات من الأوقية
2016	3,4	11,9	20,3	5,6
2017	3,1	11,1	18,1	5,5
2018	3,2	11,9	18,5	6
2019	2,8	10,9	17,7	5,9

Source : Cadrage Autorités mauritaniennes/FMI Octobre 2019

الاستثمار العمومي

84. يمثل الاستثمار العمومي قوة محركة للنمو ورافعة أساسية لتنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بيد أن نجاعة هذه الاستثمارات من حيث العوائد والخارجيات التي تخلقها يبقى مربوطا بجودو مسار التخطيط والبرمجة والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم. ويمكن قياس هذه النجاعة عن طريق الية بيما PIMA التي طورها صندوق النقد الدولي.

85. في سنة 2019، بلغت الاستثمارات 37.2% من الانفاق الكلي و9.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد عرفت وتيرة التنفيذ في الأشهر التسعة الأولى تراجعا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018 وذلك

بمعدل -9% بالنسبة للاستثمارات الممولة من الخارج و-20.8% بالنسبة للاستثمارات على الموارد الذاتية للدولة. ويمكن تفسير هذا التأخر في تنفيذ المشاريع في جزء كبير منه الى الانتخابات الرئاسية التي نظمت هذا العام والتداعيات المترتبة عنها.

الجدول 12: الاستثمارات العمومية 2016-2019

الاستثمار العمومي	%من الإنتاج المحلي الاجمالي	%من النفاق والقروض الصافية	بالمليارات من الأوقية
2016	11,8	41,3	19,4
2017	10,8	38,3	18,9
2018	9,7	35,8	18,1
2019	9,6	37,2	20,1

Source : Cadrage Autorités mauritaniennes/FMI Octobre 2019

III.4. 3. رصيد الميزانية

86. سجل الرصيد الإجمالي للميزانية بما في ذلك الهبات في موفى شهر سبتمبر سنة 2019 فائضا قدره 5.86 مليار أوقية، في مقابل 7.767 مليار في نفس الفترة من سنة 2018. أما الرصيد الإجمالي خارج الهبات فقد وصل 3.286 مليار أوقية مقابل 6.978 مليار بالانزلاق السنوي. أما بخصوص الرصيد الأولي فقد حقق فائضا هو الاخر خلال نفس الفترة قدره 4.177 مليار أوقية مقابل 1.54 مليار السنة الماضية.

87. بالاعتماد على البيانات السنوية، سينتقل الرصيد الإجمالي للميزانية من 3.7% سنة 2018 الى 1.4% سنة 2019. نفس الاتجاه بالنسبة للرصيد الأولي الذي سيحقق فائضا يقدر ب 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019.

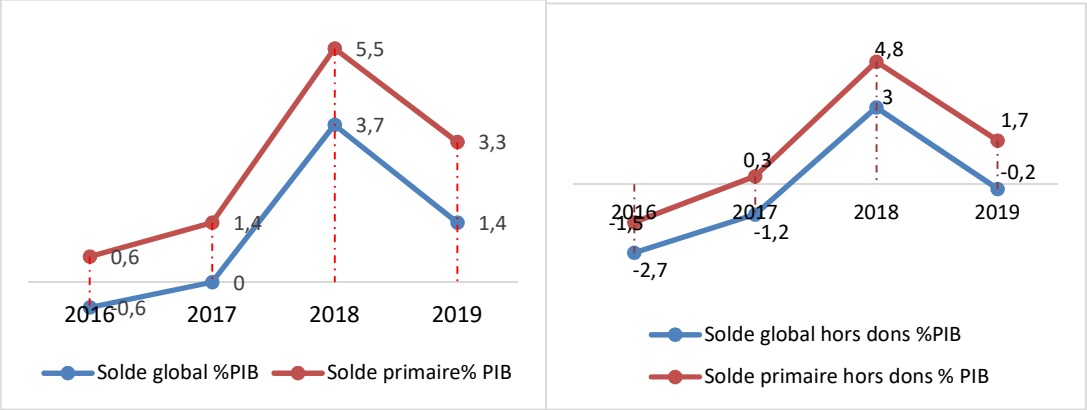

الشكل 21: رصيد الميزانية الإجمالي والأولي 2016-2019

III.5. الوضعية النقدية والأسعار

الوضعية النقدية

88. على مستوى السياسة النقدية، تميزت سنة 2018 بما يلي: أ) تخفيض المعدل التوجيهي للبنك المركزي الموريتاني من 9% الى 6.5%، ب)انشاء لجنة للسوق النقدية، ج) الانتهاء بنجاح من عملية تغيير الأوراق النقدية القديمة واحلال أوراق جديدة محلها مصنوعة من البوليمير أكثر أمنا وبقاء، د)اعتماد النظام الأساسي للبنك المركزي والقانون المنظم لمؤسسات القرض والقانون المنشئ للنظام الوطني للدفع.

89. يشير تجميع معطيات البنك المركزي والبنوك التجارية الى أن معدل سيولة الاقتصاد الوطني ستنتقل من 38.1% سنة 2018 الى 37.7% سنة 2019.

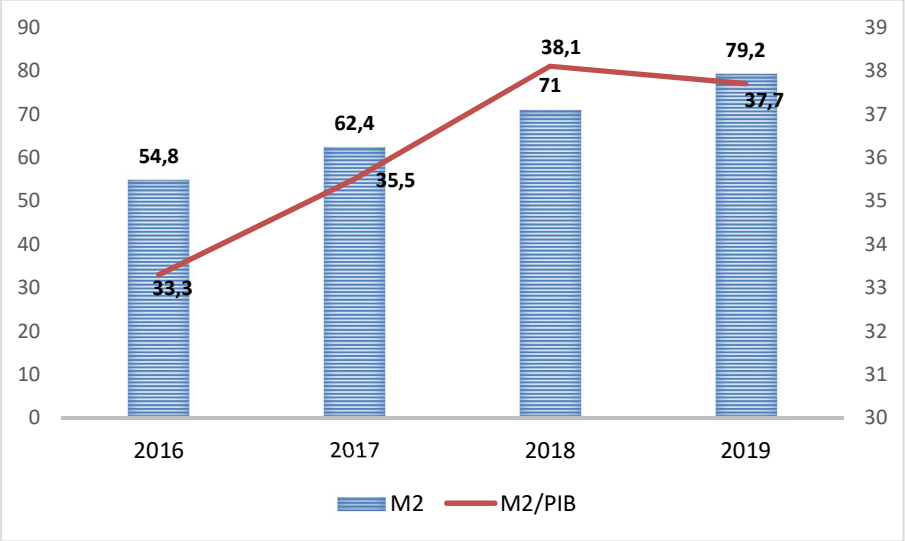

الشكل 22: تطور الكتلة النقدية بالمليارات من الأوقية وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

90. يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2016-2019 أن نمو هذه الكتلة بالمفهوم الواسع يعود أساسا الى الزيادة في الأصول الخارجية الصافية (13.4% بين 2018 و2019) والزيادة كذلك في القروض الداخلية الصافية ب 9.3% على الرغم من الانخفاض المسجل على مستوى القروض الداخلية على الدولة ب 4.6%.

الجدول 13: مقابلات الكتلة النقدية بمليارات الأوقية

2019	2018	2017	2016	
13.2	10	7	6.1	الأصول الخارجية الصافية
94.8	86.7	74.9	69.3	القروض الداخلية الصافية
18.7	19.6	18.6	16.9	الديون الصافية على الدولة
76.1	67.1	56.3	52.4	دعم الاقتصاد
-28.8	-25.7	-19.6	-20.6	بنود أخرى

Source : Cadrage Autorités mauritaniennes/FMI Octobre 2019

التضخم

91. سجل التضخم، مقاسا عن طريق المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك، زيادة منتظمة ثابتة منذ سنة 2016 وسيحافظ على نفس المسار سنة 2020.

92. ويمكن تفسير هذا التغير بتسارع وتيرة الأنشطة الاقتصادية والديناميكية الجديدة للاقتصاد الوطني (مؤشر بداية تنويع اقتصادي، الجاذبية، ....). رغم ذلك، تبقي هذه المعدلات منخفضة نسبيا وفي المتناول عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي يتبعها البنك المركزي وكذا المشاريع الاجتماعية الموجهة للفقراء.

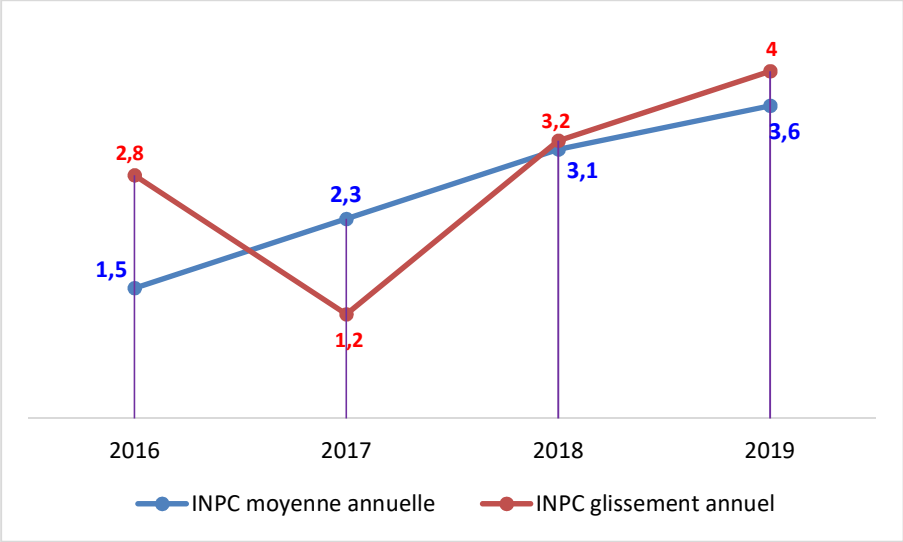

الشكل 23: التضخم بالمتوسط السنوي وبالانزلاق السنوي

IV. الافاق الاقتصادية والمالية لسنة 2020

93. يقدم هذا القسم الرابع من التقرير الأهداف الماكرواقتصادية وكذلك تطور الكتل الكبرى للإيرادات والنفقات في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2020.

1.IV. الأهداف الاقتصادية الكلية والمالية

94. يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2020 الى ترجمة تعهدات رئيس الجمهورية وأولويات البرنامج العام للحكومة.

95. لتحقيق هذه الأهداف، ستركز التدخلات على تعبئة الموارد وتخصيصها على النحو الأمثل وترشيد الانفاق من أجل خلق فضاء ميزانوي (فائض) قادر على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحفيز ديناميكية اجتماعية ومجالية شاملة.

96. تتمثل أهداف الاقتصاد الكلي الرئيسية لعام 2020 فيما يلي:

أ. تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.3٪ ؛
ب. ضبط معدل التضخم عند 3.5٪ في المتوسط السنوي ؛
ت. تحقيق رصيد ميزانوي أولي يعادل 1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية؛
ث. الاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية عند مستوى مريح (5.7 أشهر من الواردات).

97. ستساهم هذه الميزانية في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية عن طريق زيادة الانفاق الاجتماعي المتعلق بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية. يتضمن ذلك اكتتاب المعلمين والأساتذة وكذلك زيادة الانفاق الموجه للأمن والعدل واللامركزية. تخصص هذه الميزانية أيضا في جزء منها للتشييد والصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية العمومية.

98. لا يشمل المشروع تدابير ضريبية جديدة باستثناء تحيين بعض مواد مدونة الضرائب المتعلقة بمعدلات التسجيل والقيمة الاسمية للطابع والاشهار العقاري. يعود محتوى هذه المدونة بخصوص هذا الموضوع إلى عام 1932 والى عام 1982 بالنسبة لأحدث أحكامه (الأمر رقم 82-060 المؤرخ 24 مايو 1982).

99. لا يتعلق هذا التحيين أساسا الا بالمعدلات التي لم تشهد تعديلات معتبرة عند الاعتماد منذ أربعين سنة بل أكثر مثل الحد الأدنى للتحصيل وبعض حقوق التسجيل والقيمة الاسمية للطابع المتحرك وتحصيل الاشهار العقاري.

100. يدخل مشروع هذا القانون التعرفة الخارجية المشتركة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (CEDEAO)، طبقا لاتفاق الشراكة الموقع بين بلادنا وهذه المجموعة يوم 5 مايو 2017، باستثناء

3% تم الإبقاء عليها من التعرفة لمدة ثلاث سنوات بمقتضى الاتفاق. وقد تم تخصيص هذا الاستثناء لتخفيض الحقوق الجمركية على السلع الأساسية.

2.IV. تطور المجاميع الكبرى لمشروع ميزانية 2020

101. يبلغ مشروع ميزانية الدولة لسنة **2020** ما مجموعه **60 133 266 276** أوقية بزيادة قدرها 11 042 225 436 أوقية أي ما يعادل 22.49% مقارنة بقانون المالية المعدل الثاني لسنة 2019. يمثل هذا المشروع 31% من الناتج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية و 26% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

2.1.III. موارد الميزانية

102. ترتكز تعبئة الموارد الميزانوية على قناتين رئيسيتين هما: الموارد الذاتية للدولة وهي موارد مستديمة ونهائية وبالتالي هي القناة الأكثر أهمية من حيث استقلال القرار الاقتصادي والمالي والتحكم في مسار تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية، والتمويل الأجنبي وهو رافد مهم تتم تعبئته عبر الشراكة والتعاون متعدد الأطراف والتعاون الثنائي.

الموارد الداخلية

103. تتوزع الموارد المحلية على النحو التالي:

- ✓ إيرادات الميزانية (الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات غير المتوقعة والإيرادات النفطية): بلغت 56.12 مليار أوقية، مسجلة زيادة قدرها 3.3 مليار اوقية، أو ما يعادل 6 ٪ مقارنة بمستواها في 2019.
- ✓ الحسابات الخاصة للخزينة: تساهم بـ 0.7 مليار اوقية، أو 1.2 ٪ من الموارد المخطط لها في عام 2020، مسجلة انخفاضًا بنسبة 22 ٪ مقارنة بالعام المالي 2019
- ✓ هبات الموازنة: من المتوقع أن تصل إلى حوالي 3.5 مليار اوقية مقابل 2.47 مليار اوقية في قانون المالية المعدل 2 لعام 2019 ، بزيادة 42 ٪.

التمويل الخارجي

104. يساهم التمويل الخارجي في الجهود الإنمائية الوطنية من خلال الاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها. تبلغ المبالغ المدرجة برسم العام 2020 ما قيمته 6.54 مليار اوقية، وهو ما يعادل 10.9 ٪ من ميزانية الدولة.

III.2.2. نفقات الميزانية

105. . بلغ مستوى الإنفاق العام 60.133 مليار اوقية جديدة، بزيادة قدرها 22.48% مقارنة بسنة 2019.

106. تعتبر هذه الزيادة معتبرة وشاملة. حيث تطال مختلف بنود الانفاق. فقد سجلت ميزانية التسيير زيادة قدرها 10.21% بفعل الزيادة في كتلة الرواتب (+7.29%) والانفاق على السلع والخدمات (+18.17%) والدعم والتحويلات (+7.5%) والأعباء غير الموزعة (+34.8%). أما الاستثمار فقد سجل زيادة قدرها 59.99% ليصل الى 23.04 مليار أوقية مقابل 14.4 مليار أوقية سنة 2019.

III.2. 3. رصيد الميزانية

107. بلغت الإيرادات 60.33 مليار أوقية، أي ما يمثل زيادة قدرها 7.36% مقارنة بقانون المالية المعدل لسنة 2019. أما الانفاق العمومي فقد بلغ 60.133 مليار أوقية، مسجلا زيادة ب 22.49% مقارنة بسنة 2019.

108. سيسجل رصيد الميزانية العام فائضا قدره 0.197 مليار، أي ما يكافئ 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج الصناعات الاستخراجية

الملاحق

الملحق 1: مؤشرات الاقتصاد الكلي

السنوات/المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
					برمجة	برمجة
		معدل النمو بالنسبة المائوية				
النمو الاقتصادي والأسعار						
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0,4	1,8	3,1	3,4	6,9	6,3
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1,4	2,0	4,5	6,1	5,0	5,8
معامل انكماش الناتج المحلي ا	-4,2	3,4	3,4	2,7	4,8	3,4
معدل التضخم (المؤشر المتجا	0,5	1,5	2,3	3,1	3,0	3,4
معدل التضخم (المؤشر المتجا	-2,8	2,8	1,2	3,2	2,8	4,0
الحساب الجاري الخارجي (%	-19,8	-15,1	-13,8	-18,7	-11,8	-20,5
إجمالي الإحتياطات الرسمية						
بملايين الدولارات الأمريكية (	823,0	824,0	849,0	918,0	1107,0	1169,0
بشهور استيراد السلع والخدمات	5,6	5,4	4,6	4,9	5,4	5,5
			بالنسب من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط			
عمليات الحكومة المجمعة						
الإيرادات والهبات	32,6	31,7	31,8	33,7	31,9	31,4
النفقات والقروض الصافية	36,3	32,3	31,9	30,0	30,5	31,0
الرصيد الإجمالي للميزانية (به	-3,8	-0,6	0,0	3,7	1,4	0,4
للتذكير						
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	156,5	164,7	175,6	186,5	209,1	229,7
الناتج المحلي الإجمالي باستثنا	141,3	145,4	155,0	168,7	177,6	195,7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	3831,0	4686,0	4925,0	5227,0	5649,0	5946,0
صعر صرف الدولار بالأوقية	32,4	35,2	35,7	35,7		

المصدر : السلطات الموريتانية/مصالح صندوق النقد الدولي (اكتوبر 2019)

الملحق 2: توازن الميزانية

I . الميزانية العامة	قانون المالية المعدل 2019		مشروع قانون المالية الأصلي 2020	
	موارد	أعباء	موارد	أعباء
أ - عمليات ذات طابع نهائي				
1.1 نفقات تسيير (بما فيها فوائد المديونية)		**33 010 800 356**		**36 390 771 776**
2.1 نفقات رأس المال		**14 402 240 484**		**23 042 540 000**
*استثمار ذاتي		14 402 240 484		16 500 000 000
*استثمارخارجي				6 542 540 000
* اهتلاك أصل الدين				
3.1. إيرادات جارية	49 152 458 153		54 105 956 729	
4.1. إيرادات رأس المال	300 000 000		649 925 881	
5.1 مساعدات - هبات - إعانات	2 470 000 000		3 510 000 000	
6.1 اقتطاع من الحساب النفطي				
7.1 إيرادات استثنائية	364 433 498		364 433 498	
8.1 عجز الميزانية				
9.1 تخفيف المديونية				
10.1 إيرادات نفطية	3 000 000 000		1 000 000 000	
11.1 فائض		**7 105 850 811**		197 004 332
إجمالي العمليات ذات الطابع النهائي	**55 286 891 651**	**54 526 891 651**	**59 630 316 108**	**59 630 316 108**
ب. عمليات ذات طابع مؤقت				
2. حساب القروض	**5 000 000**	**439 000 000**	**0**	**0**
1.2. قروض ممنوحة		439 000 000		
2.2. قروض مسددة	5 000 000			
3. حسابات سلف	**5 000 000**	**331 000 000**	**0**	**0**
1.3. سلف ممنوحة		331 000 000		
2.3. سلف مسددة	5 000 000			
4 . مشاركات				
1.4 مشاركات مدفوعة				
إجمالي العمليات ذات الطابع المؤقت	**10 000 000**	**770 000 000**	**700 000 000**	**0**
II–ميزانيات ملحقة وحسابات التحويل الخاص	**900 000 000**	**900 000 000**	**0**	**700 000 000**
1. الإيرادات	900 000 000			
2. النفقات		900 000 000		
مجموع عام للموارد والأعباء	**56 196 891 651**	**56 196 891 651**	**60 330 316 108**	**60 330 316 108**

الملحق 3: نفقات الميزانية

نفقات الميزانيـة بالأوقيـة

طبيعة الإنفـاق	قانون المالية المعدل 2019	مشروع قانون المالية الأصلي 2020	التغير	
			أوقية	%
نفقات التسيير (خارج فوائد المديونية)	**29 772 500 356**	**33 114 471 776**	**3 341 971 420**	**11,23**
رواتب وأجور	15 602 896 401	16 739 687 591	1 136 791 190	7,29
نفقات السلع والخدمات	6 906 068 401	8 161 246 001	1 255 177 600	18,17
إعانات وتحويلات	5 779 835 826	6 213 538 184	433 702 358	7,50
أعباء غير موزعة	1 483 699 319	2 000 000 000	**516 300 681**	34,80
فوائد المديونيـة	**3 246 300 000**	**3 276 300 000**	**30 000 000**	**0,92**
مديونية خارجية	2 046 300 000	2 276 300 000	230 000 000	11,24
مديونية داخلية	1 200 000 000	1 000 000 000	-200 000 000	-16,67
مجموع نفقات التسيير	**33 018 800 356**	**36 390 771 776**	**3 371 971 420**	**10,21**
نفقات رأس المال	**14 402 240 484**	**23 042 494 500**	**8 640 254 016**	**59,99**
نفقات استثمارية	**14 402 240 484**	**23 042 494 500**	**8 640 254 016**	**59,99**
تمويل ذاتي	14 402 240 484	16 500 000 000	**2 097 759 516**	14,57
إهلاك المديونية		**6 542 494 500**	**6 542 494 500**	
مديونية خارجية	47 000 000 000	63 500 000 000	16 500 000 000	35,11
مديونية داخلية				
حسابات الخزينة الخاصة المشاركات - السلف والقروض الصافية	**1 670 000 000**	**700 000 000**	**-970 000 000**	**-58,08**
المشاركات				
السلف والقروض الصافية	770 000 000		-770 000 000	
حسابات التحويل الخاص	900 000 000	700 000 000	-200 000 000	-22,22
إجمالي النفقـات	**49 091 040 840**	**60 133 266 276**	**11 042 225 436**	**22,49**

الملحق 4: إيرادات الميزانية

الموارد	قانون المالية المعدل 2019	مشروع قانون المالية 2020	التغير بالأوقية	التغير %
إيرادات ضريبية	37 929 468 517	42 660 000 000	4 730 531 483	12,47
إيرادات غير ضريبة	11 222 989 636	11 445 956 729	222 967 093	1,99
إيرادات رأس المال	300 000 000	649 925 881	349 925 881	116,64
إيرادات المحروقات	3 000 000 000	1 000 000 000	-2 000 000 000	- 66,67
دعم الميزانية	2 470 000 000	3 510 000 000	1 040 000 000	42,11
سداد القروض والسلف	10 000 000		-10 000 000	
حسابات التحويل الخاص	900 000 000	700 000 000	-200 000 000	- 22,22
الإيرادات الاستثنائية	364 433 498	364 433 498	0	-
الاقتطاع من الحساب النفطي	0		0	
مجموع موارد الميزانية	**56 196 891 651**	**60 330 316 108**	4 133 424 457	7,36
فائض (+) /عجز (-) الميزانية			0	
إجمالي الموارد	**56 196 891 651**	**60 330 316 108**	**4 133 424 457**	7,36

الملحق 5: توزيع الموظفين حسب القطاعات

الرمز	القطاع	أ	ب	ج	د	العقدويون	العمال العقديو	المجموع
1	رئاسة الجمهورية	38	5	2	3	112	26	**329**
3	الوزارة الأولى	31	0	0	0	13	64	**185**
8	محكمة الحسابات	32	1	1	0	12	3	**65**
9	الوزارة الأمانة العامة للحكومة	28	4	6	0	24	35	**162**
11	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	241	29	19	0	46	42	**484**
14	وزارة العدل	301	128	90	0	456	23	**1 567**
16	**وزارة الاقتصاد والمالية**	592	228	715	8	196	642	**3 942**
17	**وزارة البيطرة**	129	13	10	0	7	205	**586**
18	وزارة التجارة والسياحة	32	12	4	0	19	58	**206**
19	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	453	4	5	3	27	66	**659**
21	وزارة التجهيز والنقل	58	4	2	2	4	47	**172**
22	**وزارة الزراعة**	211	95	85	4	34	76	**704**
25	**زوارة التهذيب الوطني**	6 433	11 884	3 846	8	153	77	**26 485**
28	وزارة التشغيل والشباب والرياضة	174	36	11	1	31	50	**396**
32	المحكمة العليا	41	7	4	0	26	4	**116**
37	وزارة الثقافة و الصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان	73	19	15	1	48	182	**584**
39	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	50	47	6	0	96	52	**405**
42	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتقنيات الإعلام والإتصال	140	48	14	0	13	46	**334**
53	وزارة الصحة	3 856	169	2 204	89	70	33	**8 817**
64	وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة	97	49	16	2	26	80	**394**
73	وزارة الداخلية واللامركزية	598	129	4 742	854	36	187	**12 365**
75	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	65	11	4	0	0	35	**154**
76	وزارة المياه والصرف الصحي	37	3	1	0	3	63	**174**
77	وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	90	42	114	1	19	40	**480**
78	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	34	26	60	1	3	124	**436**
82	وزارة النفط والطاقة والمعادن	42	4	2	0	2	72	**198**
	TOTAL	13 876	12 997	11 978	977	1 476	2 332	**60 399**